

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

في هذا العدد :

بيروت - الاثنين ٢٦ - ٣ - ١٩٧٣ - العدد ٦١٤ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - AL-HOURRIAH - № 614 - 26 - 3 - 1973

ماذا جرى في محادثات نيكسون - حسين ؟

تفاصيل الاتفاق السرّي الأميركي - الأردني - الاسرائيلي



« التعديل الوزاري » بين حاجات الجماهير ومصالح أطراف السلطة

للمرة الثانية خلال الاشهر الاربعة الاخيرة ، يجري الحديث عن تبديل وزاري .

لم تسقط الحكومة في ظل التحركات الشعبية الواسعة التي عرفتها البلاد اخيرا : اضراب عمال معامل غندور ، تحرك مزارعي التبغ والمعلمين والطلاب . هذا على الرغم من أن اطرافا من المعارضة الرسمية : كرامي ، التويني ، التكتل البيروتي المناهض لسلام ، هنري اده ، الخ ... لم تتردد في المجاهرة بدعوتها الى التبديل الوزاري رغم ان الحركة الوطنية الديمقراطية كانت ترفع شعارات اسقاط الحكومة . غير ان القوى الرئيسية التي تحسم ميزان القوى بين اطراف السلطة الراهنة — ريمون اده ، الجميل ، شمعون — التفت حول رئيس الحكومة ، وحول تهويلاته بأن النظام نفسه مهدد بالخطر . ولسان حالها ما عبر عنه شمعون بوضوح انه لا يجوز ان تسقط الحكومة « في مثل هذه الظروف » — أي تحت الضغط الشعبي . فمثل هذا الحدث لا بد وأن يظهر على انه انتصار للقوى الوطنية الديمقراطية والحركة الشعبية جمعاء . وهو أيضا سابقة خطيرة في تاريخ الطبقة الحاكمة اللبنانية باسرها حيث الوزارات تتغير عند تغير العهود ، وبعد الانتخابات النيابية العامة ، وعندما يطرأ خلل ما على تحالفات كتل السلطة . ونادرا ما سقطت وزارة أمام المجلس النيابي نفسه ، فكيف بها تسقط أمام ضغط الجماهير !؟

سقوط الحكومة تحت ضغط الحركة الجماهيرية

وبالتأكيد فان سقوط الوزارة الحالية تحت ضغط الانتفاضة السياسية التي عمت البلاد مع مجزرة النبطية واضراب المعلمين الرسميين ، كان جديرا بأن يكتسب — فيما لو حصل — طابع الانتصار للحركة الشعبية . وأي وزارة كانت ستتشكل ، في مثل تلك الظروف ، لا يمكن الا ان تكون محكومة بجو الانتفاضة السياسية ومضطرة للتعاطي مع المطالب الملحة والمحددة للحركة الشعبية : قضايا مزارعي التبغ والمعلمين ، الغلاء ، الثبات في العمل ، والحريات النقابية .

غير ان عوامل عديدة تدخلت للحؤول دون تحقيق هذا الانتصار . الوضع العربي الراهن المتميز باشتداد الهجمات الامبريالية والرجعية وبالمزيد من تراجع انظمة برجوازية الدولة تجاهها طبيعة السلطة القائمة لجهة بروز الطابع الفردي المتزايد للحكم وافتقارها الى البديل الاصلاحي القابل للاستجابة لضغوط الحاجات الجماهيرية الملحة ، ومن جهة ثانية ضعف المؤسسات الجماهيرية ، النقابية والحزبية ، وضعف المساهمة الجماهيرية الواعية والمنظمة في تلك التحركات .. كل هذه العوامل مجتمعة سمحت ببقاء الحكومة الحاضرة .

الا ان الاطراف التي توحدت أمام اتساع الحركة الجماهيرية ، لم يكن بد من أن تستعيد تعارضاتها بعد زوال العاصفة . والقوى التي دعمت بقاء الحكومة ، تتحرك الان لقبض ثمن النجدة أيام الحشرة . وبعد انحسار ضغط قضايا الجماهير الملحة ، تطفو على السطح قضايا أطراف الاقطاع السياسي المختلفة ومصالحها الصغيرة .

... وتعديلها تحت ضغط أطراف السلطة

هكذا استؤنفت لعبة تبديل الوزارات التقليدية في محاولة لجمع معارضة موسعة تضم شمعون والجميل وكرامي وجنبلاط واده .

لقد اكتفى رئيس الكتائب بمذكرته الشهيرة الى رئيس الجمهورية يقترح فيها انشاء « مجلس للشعب » بموازاة المجلس الحالي . مع تحفظ واضح تجاه مسالة الوزارة . وكل محاولات جر ريمون اده لصف المعارضة الرسمية لا تزال تبوء بالفشل . وفي موقفل كل الادلة على الادعاءات الليبرالية عندما تتناقض مع المصالح الانتخابية الضيقة . فكلما حاول ريمون اده البروز كزعيم ديمقراطي اصلاحي ، مرشح لرئاسة الجمهورية ، تعود هذه المصالح الى تقزيمه من جديد . لقد اقيل هنري اده — بوصفه ممثلا للكتلة الوطنية في الوزارة ، وجرى التهاون في فضيحة الكروتال وغض النظر عن فرار البستاني لسوريا . ولكن في المقابل ، محاكمات ضباط المكتب الثاني السابقين قائمة ، والاهم من ذلك ان السلطة وفرت الاعتمادات المطلوبة للمنطقة : بناء مركز لعلوم الانسان في جبيل المدينة . شق أوتستراد طرابلس ، والشروع في شق الطرقات الداخلية في بلاد جبيل . ازاء هذه « المكاسب » ، يختفي دور اده كحامي حمى الحريات والديمقراطية . فهو مع المظاهرات ، ولكن شرط ان لا تدور حول القضايا الاجتماعية (موقفه من مظاهرة غندور الثانية) . وكمدافع عن حق الاضراب ، ولكن ليس في موسم الصيف (لعدم تنفير المصطافين) ...

« التعديل الوزاري » موضوع أمام حزب الوطنيين الاحرار منذ ان تولت الوزارة الحكم تقريبا . ونوع الاعتراضات عليها يقدم فكرة واضحة عن مدى التعارض بين قضايا هذا الحزب وقضايا الجماهير . نصري المعلوف معارض بسبب الاتيان بوزير خارجية من خارج المجلس (ومقعد الخارجية مخصص للكاثوليك) وهي طائفة النائب المعلوف) . الاب سمعان الدويهي يشكو بتزايد من ابتلاع الحاشية لمجمل التنفيعات في زغرتا — الزاوية . فؤاد لحود وحبيب المطران ضد صفقات الاسلحة ، يطالبان منذ مدة بسحب الحزب لوزرائه وحلفائه (الخليل والاعور وساسين) . ورئيس الحزب — كميل شمعون — ازاء كل هذه الضغوط المتضاربة ، يجعل من الضعف قوة لكسب أكبر قدر من المكاسب . يطالب بتحويل الـ ٨٠ مليون المتبقية من رصيد تسليح الجيش للمشاريع العمرانية . ويشكو من فساد الادارة وكثرة التبذير . وكمثال على ذلك يذكر قضية مباريات تعيين القضاة ، حيث جرى تخفيض مستويات الامتحان وتعيين القضاة الذين نالوا المعدلات المتدنية . ولما كانت قضيته هذه قائمة مباشرة مع وزير من أعضاء حزبه — بشير الاعور ، وزير العدل — يصرح بان شكواه ليست من الوزراء ، وانما ممن هم « فوق الوزراء » .

وكل تلميحات شمعون الى امكان التعاون مع جنبلاط ، وما يلوح وراء جنبلاط من شبح « المؤامرة » الشيوعية والتقنية « والتكنيك » — مستمرة للتهويل على رئيس الوزراء من أجل كسب المزيد من المواقع خاصة اذا تذكرنا أن هذا التهويل يترافق مع تذكير شمعون الدائم بأن فرصة ذهبية سنحت له « الشقلبة » الحكومة لكنه لم يفعل .

وهكذا تتضح اغراض تكاثر الحديث مؤخرا حول التعديل الوزاري . وهذه الاغراض تتلخص في توظيف التحركات الجماهيرية الاخيرة ، وعزلة الحكومة وفضائحها وعجزها ، في سبيل كسب مواقع أقوى لبعض اطراف السلطة (شمعون بشكل خاص) .

ولكن ، في الوقت الذي تسعى فيه اطراف السلطة الى توظيف التحركات الماضية في خدمة تعزيز وكسب المواقع ، لا تزال بعض قوى الحركة الوطنية الديمقراطية (الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني) متمسكة بالموافقة على تغيير الحكومة بناء على مشروع مشترك يجمعها مع تلك الاطراف . وتجري ترجمة ذلك عمليا ، بالنسبة لجنبلاط ، بتشديد الحملة على رئيس الحكومة من جهة ورفع التحريم السابق على التعاون مع شمعون بشرط الاتفاق على خطوط عريضة للسياسة الداخلية على الاقل ، من جهة ثانية . في الوقت الذي يكثر في الحديث حول لقاء على حد ادنى بين الاحزاب والهيئات اللبنانية ، بمن فيها طبعا الكتائب والاحرار .

ان هذه البوادر ، رغم بدائيتها ورغم كونها معرضة للانتكاس ، تستدعي عددا من الملاحظات :

أولا : اذا كان التعديل الوزاري واردا ، فان التدقيق في الصيغة البديلة امر لا بد منه . فالوزارة الحالية تمثل معظم الكتل النيابية . ورئيسها يحظى بتأييد ودعم رئيس الدولة . فما هي الصيغة الجديدة المتوقعة ؟ حكومة شباب ثانية لن تكون أفضل من سابقاتها اضافة الى كونها ستحظى بمعارضة معظم الكتل البرلمانية؟ ومن المرشح لرئاسة الحكومة الجديدة ؟ خاصة في وضع تساعد فيه محاكمات ضباط المكتب الثاني السابقين على اقصاء الوجوه البارزة للعهد الشهابي عن رئاسة الوزارة (كرامي مثلا) وحتى عن مسؤوليات وزارة هامة ، فلا يبقى من احتمالات مرجحة غير تعديل بعض الوزراء ، وربما الذين طالتهم الفضائح الاخيرة بشكل مباشر أو غير مباشر . هذا اذا تحقق التعديل .

ثانيا : ليس الغرض من مغامرة التنبؤ بالصيغة الوزارية الجديدة سوى التشديد على نقطة هامة ، وهي ان تعديلا ، في مثل هذا الظرف وبمثل تلك القوى لا يمكن ان يعكس مدى بعدها عن القضايا الملحة التي اثارتها وتثيرها التحركات الجماهيرية . ولكن هذا يرسم علامة سؤال كبيرة : على ماذا يمكن ان تلتقي الاحزاب والهيئات الديمقراطية واليسارية مع الاحزاب اليمينية ؟ وكيف يمكن عزل ما يسمى السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية ، في منطقة تقف على عتبة مشروع جديد للتسوية السلمية ؟ وماذا يتبقى من مجالات اللقاء مع اليمين الطائفي اذا ما نفذت اسرائيل تهديداتها الاخيرة ، وقامت بعملية على الاراضي اللبنانية تطلب فيها هذه المرة ليس وقف العمليات عن الحدود الجنوبية ، وانما منع المقاومة من استخدام الارض اللبنانية لعملياتها في الخارج ؟

ان ما لم تستطع الحركة الجماهيرية فرضه على شكل حكومة جديدة تلتزم بتنفيذ المطالب العالقة والملحة ، لا تستطيعه ، بأي حال ، أوهام اللقاء مع شمعون او الجميل .

ثالثا : لقد بينت التحركات الجماهيرية الاخيرة عدة قضايا اساسية . اولها اشتداد الوجه القمعي السافر للسلطة القائمة وبهتان امكانية توليدها لبديل اصلاحي — ليبرالي . وينتج عن ذلك مباشرة ضرورة وعي حدود المعركة الديمقراطية . فهذه المعركة ، على أوليتها ، تختلف وظيفتها حسب نوع السلطة التي تتعاطى معها . ان سلطة تمثل رأسمالية متقدمة تملك جناحا اصلاحيا غالبا هي سلطة تستطيع الرضوخ لضغوط حركة جماهيرية منظمة تنتزع عبر هذه الضغوط مواقع ديمقراطية وتؤمن تحقيق بعض جوانب البرنامج المطلبي للحركة الوطنية الديمقراطية . غير ان رأسمالية مصرفية وتجارية تابعة — في ظروف ازمة متفاقمة وعودة أشد أطراف اقطاعها السياسي تخلفا الى الحكم — تملي على النضال الديمقراطي وظيفة اخرى ، ذات طابع دفاعي بالدرجة الاولى ، كما تفرض حدودا واضحة على امكان تحقيق بنود هامة من البرنامج المطلبي للحركة الشعبية . وهذا يعني أولا بأول ، ان قدرة الحركة الجماهيرية على احتلال المواقع الديمقراطية وعلى انتزاع مطالب حيوية مباشرة باتت مرهونة ، الى ابعد حد ، برص صفوفها وتمتين تنظيمها وتجذير صلاتها بالجماهير وتشديد نضالاتها وتطوير أساليبها . أي ان ثمن تحقيق المطالب الاولية بات يفترض قوة أكبر ، لا العكس . وهذه القوة لا يمكن للحركة الجماهيرية ان تستمدها الا من تعميق وعيها وتاطير وتعزيز مؤسساتها النقابية والحزبية .

رابعا : ان السنة الاخيرة شاهدت تطورات هامة على صعيد قواعد الاحزاب اليمينية ، تطورات تنم عن انفكاك متزايد لفئات من البرجوازية الصغيرة عن أيديولوجية النظام وقبضته ، وهذا ما يشهد عليه نمو « تيار وطني » ضمن الحزب القومي السوري وبوادر اتجاه يساري فيه . كما يشهد عليه تعزز مواقع جناح ليبرالي ضمن حزب الكتائب . ان هذه التطورات كفيلة بسلب النظام والسلطة القائمة الكثير من زخم الاحتياطي الطائفي وشبه الفاشستي الذي كانت تلجأ اليه ضد الحركة الوطنية والديمقراطية ، ان تعميق أزمة احزاب اليمين ، والسعي لتحييد كتلها « الوسطية » واستمالة الاتجاهات المتقدمة في أوساطها مهمة رئيسية من مهام الحركة الوطنية الديمقراطية في المرحلة الراهنة . غير ان تحقيق هذه المهمة رهن بتشديد النضال ضد القيادات اليمينية من أجل عزلها ، وبناء قوى الطبقة العاملة والفلاحين لتلعب دورها كعنصر استقطاب حاسم للبرجوازية الصغيرة المترددة .

لا بديل عن تنظيم المقاومة الديمقراطية ، وبناء المؤسسات النقابية الجماهيرية ، وتعميق وتجذير الوعي الطبقي والسياسي لدى أوسع الاوساط ، وتعزيز وتطوير وسائل العمل استعدادا لجولة من النضالات .

بعد المؤتمر الوطني الاول للتربية :
خطة التحرك الطلابي في طور التنفيذ

خلال هذا الاسبوع ، يبدأ التحرك العام لفصائل الحركة المطلبية التعليمية التي شاركت في المؤتمر الوطني الاول للتربية وهي : الحركة الطلابية في القطاع الرسمي اي الجامعة اللبنانية والثانويات ودور المعلمين والمهنيات . المعلمون المصروفون . والحركة الطلابية في الجامعات الخاصة . الخطوة الاولى لهذا التحرك ستكون ، على الارجح ، مسيرة عامة تنطلق من جامعة القديس يوسف الى ساحة الشهداء فالبرلمان .

وكانت فكرة التحرك وبرنامجه واشكاله قد أقرت في المؤتمر الوطني الاول للتربية الذي انعقد في الاونيسكو ما بين ١٦ و ١٨ اذار من هذا العام . وجرى التمهيد له بالاضراب العام وبالمهرجان الذي اقيم يوم الاربعاء الماضي في كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية .

وقد تركز برنامج التحرك على المطالب المباشرة للقطاع الرسمي من التعليم والتي تصب في خطة تعزيزه وتطويره ، وقد جاء هذا البرنامج شاملا القضايا الاساسية للحركة المطلبية في القطاع الرسمي ، وعلى رأسها قضية المصروفين من المعلمين الرسميين :

١ — اعادة المعلمين المصروفين الـ ٣٠٩ فورا .. وايقاف الملاحقات والمحاكمات بحق الطلاب في الحوادث الاخيرة وحوادث السنة الماضية .

٢ — ايجاد الكليات التطبيقية في الجامعة اللبنانية .

٣ — الغاء سنتي الكفاءة في الحقوق وتخفيض رسم الانتساب الى نقابة المحامين .

٤ — المباشرة بتنفيذ الضمان الصحي للطلاب

٥ — الغاء القسم الاول من البكالوريا .

٦ — تعديل نظام الامتحانات في دور المعلمين ، بالغاء المادة ٢٠ منه ، والتأكيد على حق هؤلاء بالانتساب الى الفروع الجامعية التي تتناسب واختصاصهم .

٧ — الغاء شهادة التأهيلية المهنية والتأكيد على حق الطلاب المهنيين بانشاء روابط لهم .

٨ — تأمين مجالات العمل السريعة للعديد من الخريجين الذين سدت ابواب العمل في وجوههم .

وسوف يتخذ التحرك اشكالا متنوعة :

— تنظيم مسيرات عامة في بيروت المناطق .

— تنظيم اعتصامات في مؤسسات التعليم خارج اوقات الدوام .

— اعتماد مبدأ الاضراب المتقطع . اي الاضراب لمدة محدودة : يوما او يومين ...

— اقامة مهرجانات عامة في المناطق تشارك فيها بالاضافة الى الهيئات التعليمية سائر الهيئات المهنية والثقافية والاجتماعية .

— القيام بحملة اعلامية للرأي العام .

ان مباشرة الحركة التعليمية بفصائلها المذكورة بتنفيذ تحركها هذا يدفع للتشديد على المسائل التالية :

● ضرورة القيام بتعبئة واسعة وشاملة في اوساط الحركة المطلبية التعليمية حول برنامج التحرك والظروف التي يمر بها والاشكال التي سيتخذها .

● ان تبني هذه الاشكال للتحرك يفرض ضرورة العمل بصورة جدية لتنفيذها حتى لا تبقى مجرد شعارات لا تربطها بالواقع العملي اية صلة .

● ان المهمتين المذكورتين تقتضيان تأمين اكبر قدر ممكن من التنسيق الفعلي بين جميع الاطراف المشاركة في التحرك .

● من الضروري ان ينضوي تحرك المعلمين المصروفين في اطار التحرك العام . واذا كان من اشكال خاصة سيتخذها تحركهم فمن المفروض ان تكون جزءا من الخطة العامة للتحرك .

● ان انطلاق المعلمين المصروفين من التحرك العام ومن النتائج التي سيسفر عنها في كل مرحلة من مراحله لاجل تجديد الصلة بالمعلمين مسالة بالغة الاهمية . ويقتضي عدم التهاون في القيام بها مهما كانت الحدود المتاحة لذلك . ومما لا شك فيه ، ان الدولة ، وفقا لسياستها الارهابية القمعية ستواجه التحرك بكافة الاساليب وهي لم تخف عزمها على ضربه وفرض التراجع على الحركة المطلبية بل ان تهديدها مستمر . ان الرد على كل خطوة تتخذها الدولة بتوسيع جبهة المواجهة وكشف مخططاتها واهدافها هي بالاساس مهمة القوى الوطنية والديمقراطية في الحركة الطلابية .

تأسيس نقابة عمال القطاف في الجنوب

منذ سنوات وارباب العمل يمارسون كافة اشكال الاستغلال بحق العمال الزراعيين ، خاصة في الجنوب . اذ في الوقت الذي لايكاد العامل يحصل على لقمة لعيش لعائلته ، فان ارباب العمل يحصلون على الالاف بل والملايين من جراء استغلال جهد العمال ، ويعيشون البذخ والترف في قصورهم الحصينة .

وفي بداية هذا العام وبعد العديد من محاولات التسويف والمماطلة تحركت قطاعات العمال الزراعيين وبدأ عمال قطاف الليمون يستعدون للنضالات المطلبية العادلة في محاولة لتخفيف الظلم اللاحق بهم على امتداد السنوات الماضية ، حيث كان العامل منهم يعمل ثماني ساعات في اليوم لقاء خمس ليرات فقط ، رغم ارتفاع مستوى المعيشة ورغم الغلاء الفاحش في الاسعار . وبعد العديد من اللقاءات الفاشلة مع ارباب العمل قرر العمال الزراعيون خوض معاركهم المطلبية مع ارباب العمل ، ولاقت الدعوة الى النضال العادل والمشروع تجاوبا واسعا في صفوف العمال الذين اعلنوا استعدادهم للدفاع عن مصالحهم ، ووقفوا متماسكين ومتكاتفين في جبهة واحدة وصف واحد ضد مستغليهم وحدد العمال مطالبهم بزيادة الاجر من خمس ليرات الى سبع ليرات الى جانب مطالب اخرى . ومن اجل انجاح مطالبهم العادلة وتعبيرا عن وحدتهم وتضامنهم شكل العمال لجنة للتفاوض مع اصحاب العمل ساهم فيها الاتحاد العام لعمال فلسطين وعمال نقابة البستنة . كما نظم العمال من اجل مزيد من الضغط على ارباب العمل جمعيات عمومية على مستوى الورش المختلفة ، هذا الى جانب تشكيل لجان عمالية اطلق عليها لجان عمال الورش الزراعيين كما ابدى جميع العمال استعدادهم لاقامة صندوق مالي لمساعدة المتضررين في النضال ومن اجل الصمود حتى تتحقق جميع مطالب العمال العادلة والمشروعة .

ونتيجة لهذا النشاط والتحرك الذي باشره العمال استجاب ارباب العمل بعد العديد من محاولات المماطلة والتسويف والتهرب لمطالب العمال في زيادة الاجور . ولم يكن اصحاب العمل ليستجيبوا لذلك لولا تلاحم وتضامن جموع شغيلة قطاف الليمون ووقوفهم صفا واحدا وكلمة واحدة في المباحثات التي جرت بين الطرفين ، والتي ادت في النهاية الى زيادة في اجور العمال الزراعيين في هذا القطاع تراوحت بين ليرة ونصف الى ليرتين في اليوم الواحد .

مؤتمر مخيم عين الحلوة

ولم يقف العمال الزراعيون ، وهم الذين ادركوا بتجربتهم الخاصة والناجحة نتائج الوحدة والتضامن ، عند هذا الحد ، بل باشروا بعد ذلك مباشرة الى العمل الجاد من اجل توطيد هذه الوحدة وخلق الاطر التنظيمية لها . فتحولت كل ورشة الى فصيلة عمالية متضامنة لها مندوبها وممثلها المنتخب ديموقراطيا ، والذي يلتقي مع مندوبي الورش الاخرى المنتخبين في لجان المندوبين الممثلة للقاعدة العمالية العريضة . لقد ادرك العمال انهم حصلوا على بعض حقوقهم ،

ولكنهم في الوقت نفسه يدركون انهم لازالوا يعيشون دون مستوى الكفاف ، وانهم ولهذا السبب مطالبون من اجل الحفاظ على مكتسباتهم الجديدة ومن اجل احراز مكتسبات اخرى في النضالات المقبلة بتطوير الاشكال والهيئات التنظيمية التي توصلوا اليها في غمرة النضال من اجل لقمة العيش الكريمة . وانطلاقا من هذه التجربة وهذه المعرفة بفوائد وضرورات وحدة العمال وتنظيمهم تداعى مندوبو الورش في منطقة صيدا الى مؤتمر لهم في مقر الاتحاد العام لعمال فلسطين في مخيم عين الحلوة حضره امين سر الاتحاد في المنطقة وعدد من المراقبين ، حيث تدارس ممثلو العمال تجربتهم المريرة والناجحة في نفس الوقت وقرروا تشكيل نقابة لهم . وقد تكلل المؤتمر هذا بانتخاب لجنة نقابية من سبعة اعضاء لتتولى قيادة العمال في المنطقة . وقد فاز في عضوية اللجنة النقابية هذه ممثلون عن الجبهة الشعبية الديمقراطية (ثلاثة اعضاء) ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (عضو) منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (عضو) وعضوان مستقلان . وسيتفرع عن هذه اللجنة النقابية عدد من اللجان العمالية الاخرى بهدف اشراك مزيد من العمال في العمل من اجل تحسين ظروف العمل ومن اجل الحصول على مزيد من المكاسب المهنية والديمقراطية .

« تمثيل الفلسطينيين » في الضفة الغربية

نشرت صحيفة « يديعوت اورنوت » الاسرائيلية خبرا مؤداه ان المجلس البلدي في بيت جالا دعا اعيان الضفة الغربية وغزة لعقد اجتماع بينهم .. ومن بين الاسماء التي وجهت اليها الدعوة الشيخ الجعبري ورشاد الشوا وانور الخطيب وحمدي كنعان . وقد حدد الهدف من هذا الاجتماع .

وهو البحث في تكوين « تمثيل فلسطيني » . ويأتي هذا الخبر — ايضا — تأكيدا للمعلومات التي يتضمنها تحقيق « الحرية » ، فيؤكد بأن اسرائيل تساعد النشاط الاردني في الضفة الغربية من اجل ايجاد « طرف فلسطيني » في الاراضي المحتلة لتمثيل الفلسطينيين في مشروع « المملكة العربية المتحدة » ..

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المعصيطي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

ماذا جرى في محادثات نيكسون - حسين ؟
تفاصيل الاتفاق السري الأميركي - الأردني - الاسرائيلي

علمت « الحرية » من مصادر المقاومة الفلسطينية ، والموثوقة جدا ، تفاصيل الاتفاق السري الذي جرى بين الملك حسين ونيكسون خلال الزيارة الاخيرة التي قام بها الملك الى واشنطن . وفور عودته عقد عددا من الاجتماعات المغلقة التي ضمت كبار ضباط الجيش والمستشارين لشؤون الامن والمناطق المحتلة ، ورجال القصر المقربين لبحث الصيغ العملية التي تساعد على تنفيذ الاتفاق المعقود . وقد كرر الملك في هذه اللقاءات ما قاله علنا في تصريحاته فور عودته ، بأنه سيعتمد اسلوب « الدبلوماسية السرية الهادئة » من اجل التوصل الى تنفيذ هذا الاتفاق ، وحتى لا يترك اي فرصة لاثارة ردود فعل عنيفة ضد اتفاقه مع الاميركيين والاسرائيليين في اوساط الشعب الفلسطيني والجماهير العربية !..

ورغم نطاق السرية الشديد الذي حاول الملك ان يضربه حول اتفاقه السري مع نيكسون ، الا ان تفاصيل هذا الاتفاق امكن معرفتها ، خاصة وان الكثيرين من غلاة الرجعيين في اوساط قيادة الجيش لا يخفون سرورهم وحماسهم : « لاقتراب اليوم الذي سيتم التخلص فيه من الفلسطينيين ومشكلتهم ! » على حد تعبير عدد من كبار الضباط .

تفاصيل الاتفاق

ويتضمن الاتفاق السري المعقود بين الملك ونيكسون البنود التالية :

١ — تحصل اسرائيل على شريط من الارض يمتد على طول الضفة الغربية لنهر الاردن ، وتقيم اسرائيل على هذا الشريط ست مستعمرات ومراكز عسكرية . ويضم هذا الشريط اخصب الاراضي الزراعية في الضفة المحتلة ، كما انه يشكل طوقا عسكريا اسرائيليا كاملا حول الضفة الغربية .

٢ — تحصل اسرائيل على حق الاستيطان والاقامة في الخليل تمهيدا لاقامة مستوطنة صهيونية على جزء كبير من الاراضي في تلك المنطقة .

٣ — تحصل اسرائيل على حق شراء وتملك الاراضي في الضفة الغربية واقامة مستوطنات او منشآت اقتصادية عليها ، وتكون الاراضي التي استولى عليها الحكم العسكري في الضفة الغربية بحجة « دواعي الامن » خلال السنوات الماضية ، في مناطق جنين والاغوار ونابلس والقدس واريحا املاكا اسرائيلية كاملة تخضع لحق الشراء والتملك هذا .

٤ — تعديلات في الحدود تشمل منطقة المثلث واللطرون ، وهي المنطقة التي كانت تسمى « حاضرة اسرائيل » .

٥ — تظل القدس مدينة موحدة اسرائيلية ، ضمن حدودها الموسعة التي تم اقامتها بعد عام ١٩٦٧ ، ويتم انشاء بلدية خاصة للعرب داخل هذه المدينة لتصريف شؤونهم الادارية والدينية ، كما يتم انتزاع منطقة حي المغاربة ومنطقة وادي الجوز من سلطة البلدية الخاصة بالعرب . (ومن الجدير بالذكر ان تيدي كوللك محافظ مدينة القدس الاسرائيلي قد اشار في الاسبوع الماضي الى اقتراح يقضي باعطاء العرب داخل القدس بلدية خاصة بهم !) . ويتم اعطاء الاردن ممرا الى الاماكن الاسلامية المقدسة .

٦ — يتم اعتراف سياسي كامل باسرائيل ضمن حدودها الجديدة ، ويعلن الاردن اعترافه « بالحقوق » الممنوحة لاسرائيل في اراضي الضفة الغربية ، كما يقوم بين البلدين تمثيل دبلوماسي كامل .

استعداد الملك ونصائح نيكسون

وخلال الحوار الذي دار بين نيكسون وحسين حول امكانية البدء في تنفيذ هذا الحل ، اكد حسين من جانبه استعداده الكامل للسير وحده ومنفردا في تنفيذ هذه الصيغة ، خاصة وان نيكسون قد اكد له بأن هذا الحل يلقى قبولا اسرائيليا كاملا به . الا ان نيكسون قدم الى حسين « نصيحة » ثمينة حيث دعاه الى التريث قليلا بشأن تطبيق هذا الحل ، لان الاميركيين يفضلون ان تكون مصر هي البادئة في تنفيذ الحل الخاص بها مما يقدم للاردن غطاء كافيا من اجل السير على طريق حله الخاص ، ويمنع عن الاردن احتمال العزلة العربية فيما لو انفرد وحده بالحل .

ومن وجهة نظر نيكسون بشأن الحل المصري ، فانه يرى ان يتم انسحاب جزئي وفتح قناة السويس مقابل « تعهد اميركي ! » بأن يتم الانسحاب اللاحق من سيناء حسب خطة يتم وضعها فيما بعد !! وتحتفظ اسرائيل بمنطقة شرم الشيخ مع شريط يمتد بمحاذاة البحر الاحمر ويضم من ضمنه قطاع غزة كجزء من اسرائيل ، على ان يتم اقامة حزام من المستعمرات في جنوب القطاع ورفح لعزلها عن الاراضي المصرية .

وامام الحاح حسين على سرعة تنفيذ الحل المقترح ، فقد اكد نيكسون له بأن يثق ان عام ١٩٧٣ سيكون عام الحل الكامل !! كما طلب منه نقل « مقترحاته » هذه الى مصر .

استمالة بعض العملاء الفلسطينيين

وتقوم دوائر القصر الاردني بحملة سياسية ودعاوية نشطة داخل الاوساط الفلسطينية التي يمكن استمالتها من وجهة نظرهم ، كما تقوم هذه الدوائر بحشد عناصر « الاتحاد الوطني الاردني » وهو حزب الرجعية الحاكمة ، ذات الاصل الفلسطيني من اجل تكثيف اتصالاتها بالعناصر الموالية للرجعية الاردنية داخل الضفة الغربية للقيام بتحريض واسع معاد للمقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية في الضفة الغربية بصفتها القوى الرئيسية التي يمكن ان تهدد مثل هذا الحل والقادرة على كسب ولاء جماهير الضفة ، مما يهدد مشروع حسين — نيكسون — اسرائيل هذا بعصيانات وانتفاضات واسعة فيما لو تم البدء بتنفيذه .

وبناء على اتصالات القصر الهاشمي والرجعيين ذوي الاصل الفلسطيني المرتبطين به ، تقوم العناصر الموالية لهم في الضفة الغربية وفي مقدمتها الجعبري وانور نسيبة وانور الخطيب وحكمت المصري بنشر الاقاويل حول « قرب عودة سيدنا الى حكم الضفة الغربية » !! حتى ان الجعبري الذي استقبل اللورد كارادون خلال الشهر الماضي بالذبائح — (وهو نفسه الذي كان مندوب بريطانيا في مجلس الامن وقام بصياغة قرار ٢٤٢ الشهير ، كما كان خلال ثورة ١٩٣٦ الحاكم العسكري لمدينة نابلس تحت اسم الكولونيل فوت قبل ان يحصل على لقب لورد) — خلال زيارة هذا الاخير للضفة الغربية ، اعلن الجعبري امامه بكل صفاقة : « يا سيدي اللورد لا تسألنا عن مصيرنا فنحن لا نملك تقريره ، ولكن اسأل سيدنا وولي نعمتنا في عمان » .

□□

ورغم كل هذه التحركات ، فان موقف المقاومة والقوى والجماهير الوطنية في المناطق المحتلة ، لا تزال تشكل الهاجس الاكبر لحكام عمان وعملائهم في الضفة ، ولمشروع حسين — نيكسون — اسرائيل الذي يقوم على ضم قسم كبير من اراضي الضفة ، والتمهيد لضم بقية الاراضي في المستقبل بعد احكام السيطرة الاقتصادية والعسكرية عليها . ان هذه القوى لا تخفي مواقفها داخل المناطق المحتلة ، بأنها اذ تعادي الاحتلال بلا هوادة وترفض تقديم تنازلات لصالحه بأي شكل كان وتحت اي ستار ، فانها تعادي ايضا الخضوع من جديد لجزمة الرجعية الاردنية التي قامت طوال خمسة وعشرين عاما ولا زالت بشن حرب ابادة ضد الشعب الفلسطيني ، وحرب تصفية لقضيته الوطنية .

الدبلوماسية الصامتة !

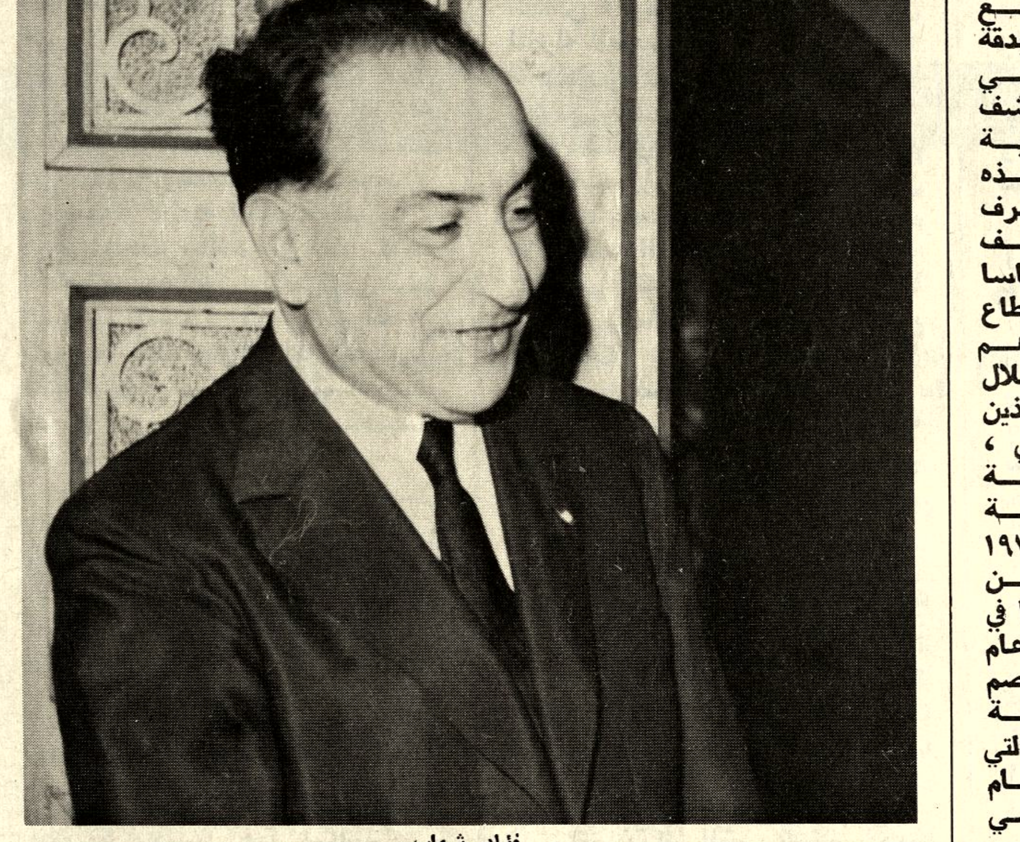
بعد عودة الملك حسين الى الاردن بعد انهاء زيارته لواشنطن ومباحثاته مع نيكسون تضاربت التصريحات الاردنية الرسمية حول اهداف زيارته فبعضها اشار الى ان زيارة الملك لم يكن لها اهداف سياسية بل كانت للعلاج ! ولكن الملك ادلى بتصريح الى جريدة «البيرق» اللبنانية منذ فترة ، اعترف فيه بانه قد اتفق مع المسؤولين الاميركين على معالجة قضية التسوية السلمية « بدبلوماسية هادئة وصامتة »! وقال الملك بالنص الحرفي « ان افضل طريقة للتوصل الى تسوية مشرفة وعادلة قد تكون هي الدبلوماسية الهادئة والصامتة ، وهذا هو الانطباع الذي خرجت به لدى عودتي من الولايات المتحدة الاميركية ، ذلك ان ما يولونه هناك من اهتمام بالمشكلة ورغبتهم في بذل كل ما يمكنهم من اجل ارساء سلام مشرف ودائم يجعلني متفائلا الى حد ما ، ولقد نقلت الى اشقائي العرب انطباعاتي وملاحظاتي عقب الزيارة » !

هذا التصريح للملك حسين يؤكد المعلومات التي تضمنها تحقيق «الحرية» ويؤكد باي اسلوب يجري طبخ مؤامرة التسوية السلمية مع اسرائيل .

محاكمة ضباط المكتب الثاني من وجهة نظر الجماهير

كيف يجري محاسبة الشهابية على قاعدة مصالح الاقطاع السياسي المتضرر

نظرة سريعة الى الوقائع الاتهامية التي جرى اختيارهابدقة لمحاكمة ضباط المكتب الثاني السابقين بموجبها ، كفيلة بان تكشف بوضوح الحدود التي يراد للقضية ان تبقى ضمن نطاقها . هذه الحدود فرضتها طبيعة الطرف السياسي الذي تولى فتح ملف الشهابيين ، وهو طرف يمثل اساسا تكتل المتضررين من عناصر الاقطاع السياسي الذين جرى اقصاؤهم عن الحكم واحتجاز نفوذهم خلال العهدين الشهابيين . هؤلاء ، الذين يشكلون أعمدة الحكم الحالي ، يخوضون آلان معركة تصفية الحساب مع الاجهزة الشهابية استكمالا لغلبتهم عليها صيف ١٩٧٠ وتطويقا لاحتمالات بروزها من جديد عنصرا سياسيا مؤثرا في صراعات كتل السلطة وتوازناتهاعام ١٩٧٦ . ومن‌هنا ،من طبيعة الخصم السياسي الذي يبرز في مواجهة الشهابيين ومضمون الاهداف التي يرمي اليها ، انبثقت عناصر الاتهام في وجه ضباط المكتب الثاني السابقين وتعينت حدودها .



فؤاد شهاب

وجه الفساد الشهابي

تحتل تهم الفساد — الفضائح المالية والرشوات واستغلال النفوذ — مكانا بارزا ضمن عناصر الادانة الموجهة الى ضباط المكتب الثاني السابقين . واذا كان ما ادلي به من وقائع على هذا الصعيد كفيل بهدم‌اسطورة النزاهة التي حاولت الاجهزة الشهابية احاطة حكمها بها طيلة اثني عشر عاما ، الا انه عند التدقيق في حجم الوقائع المذكورة يتضح كم هي مجتزأة وقاصرة بالتالي عن جلاء وجه الفساد الحقيقي الشامل الذي شهده العهدان الشهابيان .

تتركز التهم هنا على محاور اربعة لاتتعداها: الاموال المنهوبة من البنك الاهلي ، قضية التزام ترميم مبنى المجلس النيابي ، الاموال المدفوعة لاجراء المصالحات العشائرية ولشبكة المخبرين والعملاء ، والخوة المقبوضة لقاء حماية اوكار القمار ومواقف السيارات .

من الواضح لكل مواطن تعي ذاكرته وقائع الفترة التي عاشتها البلاد بين ١٩٥٨ و ١٩٧٠ ، ان هذه التهم لا تشكل — على‌صحتها القاطعة — المدخل الجدير فعلا بجلاء وجه الفساد كله الذي شهده العهدان الشهابيان والذي كان يتربع على قمته ضباط المكتب‌الثاني السابقون . لقد كاد الحكم الحالي ينزلق — في مطلع العهد الجديد — الى فتح ملف الفساد المذكور بكل صفحاته وذلك خلال الجلسات «المتلفزة» التي عقدها المجلس النيابي عند تشكيل حكومة الشباب . يومها انفجر السجال واسعا متوترا بين كتل الاقطاع السياسي وعناصره واقطابه وتساقطت التهم المتبادلة فوق الرؤوس متناولة عشرات الفضائح : معمل الكهرباء في الجية ، راديو اوريان ، الكابل البحري ، الرادار ، الميراج .. وغيرها .. وغيرها . مما حدا برشيد كرامي ان يقف على منبر المجلس محذرا كتل السلطة من ان تنزلق الى «لعبة خطرة سوف يدفع ثمنها النظام .. لان الناس لن تعود تثق بشيء‌وسوف تنقلب ضدنا جميعا ولن يكون هناك بالنتيجة‌رابح او خاسر » . ولم يكن الحكم الحالي بحاجة الى نصائح رشيد كرامي كي يدرك « خطورة اللعبة» . هكذا بدأت عملية التنفيس فطوي حديث الفضائح الكبرى ثم جرى الاعلان‌ بطريقة مسرحية عن تشكيل محكمة « من اين لك هذا ؟ » . لكن المحكمة المذكورة لم تستطع ان تعقد جلسة عمل‌واحدة وانتهى امرها الى النسيان اخيرا .

وحتى بالنسبة لضباط المكتب الثاني‌السابقين كان على الحكم الحالي ان يقضي سنتين من التردد تجاههم — من ابعادهم كملحقين‌عسكريين الى احالة كبارهم على التقاعد — قبل أن يقرر تقديمهم الى المحاكمة اخيرا .ولم‌يكن باستطاعته طبعا ان يجعل من قانون «من‌اين‌لك‌هذا ؟ » اطارا لمحاسبتهم على الفساد الذي مارسوه خلال تسلطهم على مقدرات البلاد . ذلك ان المسألة لن تعود ، من هذا المدخل ،محصورة ضمن حدود تصفية الحساب مع رؤوس‌الاجهزة الشهابية ، بل هي سوف تطال عندئذ بالتاكيد كتل السلطة كلها لتكشف مدى استمرار الفساد كعنصر موحد بينها جميعا طيلة اكثر من ربع قرن . فلقد كانت الفضائح على الدوام صلة الوصل بين الحكومات المتعاقبة منذ زمن‌الشيخ سليم والحاشية الشهيرة الى عهد كميل‌شمعون (من ينسى اموال التعمير والليطاني ؟) الى العهدين الشهابيين ... من العصيان المدني عام ١٩٥٢ الى حرب ١٩٥٨ الاهلية ، الى محاكمات ضباط المكتب الثاني السابقين الجارية الان .

ذلك كله كان يعين سلفا الحدود التي لا يستطيع الحكم الحالي في «محاسبته» للفساد الشهابي تخطيها . فالشهابيون من الصف الثاني او الاول ممكن اطعمتهم الشهابية من المال الذي ابتزته او بذرته وتدخلت من اجلهم‌في الانتخابات ما زالوا يحتلون معظم اماكنهم في البرلمان الحالي . والحكومة القائمة تضم — بالاضافة الى بعض المستجدين في مواقع السلطة — ممثل أحد ابرز العائلات التي سيطرت على مقدرات البلد خلال عهد بشارة الخوري ، ورجالات الانتداب والاستقلال ، والدستوريين الذين تحولوا الى شهابيين ، ووكلاءتجار الاسلحة في العهد الشهابي الاول والمقربين من عهد الحلو ، ورجالات العهد الشمعوني ، واخيرا وليس اخرا السياسي الذي كان مرشحا لرئاسة الوزارة اللبنانية في حال نجاح انقلاب القوميين السوريين عام ١٩٦١ .

هذا التكتل الذي يرمز باجتماع عناصره الى وحدة السلطة السياسية واستمراريتها منذ الاستقلال حتى الان ، والذي يضم فيمن يضم ابرز المتضررين‌والمقصيين من العهدين الشهابيين ، والمضطرين في الوقت نفسه للتعايش مع بقايا هذين العهدين ، هذا التكتل هو الذي يتصدى الان لمحاسبة ضباط المكتب الثاني السابقين على الفساد الذي مارسوه . فهل يبقى بعد ذلك من مجال للعجب اذا ما اتت المحاسبة المذكورة محكومة بالحدود التي تتم من ضمنها الان ؟ وهل كان باستطاعة هذا التكتل ان يفتح فعلا ملف الفساد المترابط الحلقات على امتداد العهود الاربعة الماضية ، بينما اطرافه كلها تحمل وجوها تناوبت على السلطة طيلة تلك الفترة وهي تتشارك جميعا في الانتفاع ، ماضيا وحاضرا ، من نظام واحد وتضع نفسها في خدمة طبقة مسيطرة واحدة ؟

واذا كانت محاكمة الفساد الشهابي تتم ، من وجهة نظر الاقطاع السياسي المتضرر وانطلاقا من مصالحه ، على صعيد لا يتعدى حدود ما يسمح به منطق صراعات كتل السلطة وتوازناتها ، ، فان لمحاكمة الفساد الشهابي من وجهة نظر الجماهير صعيدا آخر مختلفا تماما . ان الجماهير التي‌لم تؤمن لحظة واحدة باسطورة النزاهة الشهابية ترى في التهم المسندةالى ضباط المكتب الثاني السابقين حول الفضائح المالية والرشوات واستغلال النفوذ ، مجرد نقطة في بحر الفساد الذي غرق فيه العهدان الشهابيان ، وترى في فساد العهدين المذكورين مجرد استمرار لفساد من سبقهما ، ولا يمكن ان يغيب عن وعيها ان هذا الفساد هو فساد طبقة باكملها كانت وما تزال تسيطر على مقدرات البلاد ، وان ذلك كله هو الوليد الطبيعي لنظام السمسرة والنهب (نظام كبار التجار واصحاب المصارف) الذي يشكل الفساد واحدا من وجوهه المتلازمة .

وجه القمع الشهابي

هذا التناقض بين محاسبة الشهابية من وجهة نظر الجماهير ومحاسبتها من وجهة نظر الاقطاع السياسي المتضرر يبلغ قمته حين يكون موضوع المحاسبة هو القمع .

تحت عناوين كبت الحريات والارهاب والاعتقالات الكيفية تجري مواجهة ضباط المكتب الثاني السابقين بمجموعة وقائع تلتقي جميعها — على كثرتها وتشعبها — عند تعيين ضحية واحدة : بعض رجال الاقطاع السياسي المتضرر وازلامه ومفاتيحه ، وموضوع واحد للقمع : التدخل في الانتخابات النيابية !

هكذا يجري اختزال ملف القمع الشهابي فاذا بالتهم كلها تكاد تتركز حول ما جرى في انتخابات ١٩٦٨ . اما وقائع اثني عشرعاما حافلة باقسى ما تعرضت له الحركة الوطنية والشعبية في تاريخها من ضروب‌البطش والارهاب ومحاولات التصفية ، فلا احد يمسها او يشير اليها من قريب او من بعيد ! ويبدو ان الذين يعيدون رسم لوحة القمع الشهابي على هذا النحو ، يتصورون ان ذاكرة الجماهير لم تعد تعي شيئا مما كان يجري حقيقة في ذلك العهد الاسود ، عهد سيطرة المكتب الثاني على كل مجالات الحياة السياسية في البلاد . لكن الاسئلة التي ما فتئت تتردد في مختلف الاوساط الشعبية منذ ان اصبح ضباط المكتب الثاني السابقون وراء القضبان ، اتت تثبت ان الجماهير ما زالت تملك ذاكرة قوية وان احدا لا يستطيع طمس وعيها لحقيقة القمع الشهابي او تحويل هذا الوعي نحو مجال لا تنهض بينه وبين همومها الفعلية اية صلة (صراع كتل الاقطاع السياسي واقطابه اثناء الانتخابات) .



٢٣ نيسان ١٩٦٩

— الغائب الاكبر عن محاكمات ضباط المكتب الثاني

ان المحاور الرئيسية التي قام عليها تسلط المكتب الثاني خلال اثني عشر عاما ، ما تزال حتى الان في الظل بعيدة عن مجريات المحاكمة الحالية للضباط السابقين :

— اين هي وقائع القمع الشهابي المنظم الذي تزاوج منذ البداية مع كل الادعاءات والخطوات الاصلاحية التي اعقبت حرب ١٩٥٨ الاهلية ، والذي استهدف احتجاز الحركة الوطنية والشعبية وكبت نضالاتها خلال عشرة اعوام كاملة . من يكشف شبكات التجسس الضخمة التي انشئت ضد الاحزاب الوطنية والتقدمية وعمليات الاعتقال والسجن والتعذيب الكيفية التي مورست ضد مئات التقدميين واليساريين بسبب مواقفهم الديمقراطية والوطنية ؟ اين هي وقائع نشاطات الجهاز المشترك الذي شكل سلاحا لاسكات كل‌صوت يرتفع بمطلب او يعلن معارضة . ومن يتذكر جلال كعوش ، الفدائي الفلسطيني الذي قضى تحت التعذيب في اقبية المكتب الثاني ؟ من يستعيد تفاصيل تلك الجريمة التي لم تكن في النهاية سوى حادثة في سياق سياسة ارهابية متصلة اخضع لها الفلسطينيون اعواما طويلة بحيث تحولت مخيماتهم الى ما يشبه معسكرات الاعتقال الجماعي (ليس من فلسطيني الا ويذكر حتى الان ((الكيلاني)) وسلطته المطلقة على المخيمات) . وحين يتطرق الحديث الى تدخلات ضباط المكتب الثاني السابقين في النقابات ، لا يجد الاقطاع السياسي المتضرر ما يسجله في هذا الصدد سوى تدخلهم في انتخابات نقابة المحررين ! اما خطة التطويع‌والاخضاع‌التي مارسوها ضد النقابات العمالية والتي جعلت العدد الاكبر من مجالسها مجرد امتداد لاجهزة المخابرات خلال‌فترة طويلة ، واما تدخلهم المباشر لكسر عشرات الاضرابات العمالية بمختلف وسائل الترهيب والترغيب فهذه لا يأتي على ذكرها احد من الذين يتولون محاسبة الشهابية الان .

— ثم اين هي وقائع الفترة الدامية التي عاشتها البلاد في ظل تسلط الاجهزة بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠ . اين هي تفاصيل الاعتقالات الواسعة التي عمت البلاد بعد العدوان على المطار في ٣١ كانون‌الاول ١٩٦٨ لمجرد ان فئات وطنية قد نهضت ترفع صوتها ، بالمنشورات ، ضد سياسة التخاذل والاستسلام امام‌الغزاة الاسرائيليين . واذا كانت المحاسبة الجارية لضباط المكتب الثاني السابقين تستهدف ، كما قيل ، كشف تعدياتهم على الحريات وجو الضغط الخانق الذي فرضوه على البلاد ، فاية محاسبة جدية هي هذه التي يغيب عنها الحدث الاكبر في تاريخ القمع الشهابي كله ، حدث ٢٣ نيسان ! ان المجزرةالتي ارتكبت في ذلك اليوم، وسقط نتيجتها عشرات الشهداء ، كانت فاتحة حمام من الدم اغرقت فيه البلاد طوال عام كامل لم تنقطع خلاله محاولات التصفية المتكررة للمقاومة الفلسطينية وللحركة الوطنية اللبنانية . لكن احدا من الذين يخوضون الان‌معركة الخلاص من بقايا الشهابية لا يكلف نفسه عناء الالتفات الى وقائع تلك الفترة : لا كلمة عن ٢٣ نيسان ، لا تهمة تتصل بمجازر تشرين ، لا اشارة الى اغتيال واصف شرارة ، لا حديث عن مجزرة الكحالة .. الخ .. الخ .

— واخيرا وليس آخرا ... اية محاسبة جدية لضباط المكتب الثاني السابقين هي هذه التي تغيب عنها كل مأساة الجماهير الجنوبية‌التي عاشت سنوات طويلة تحت حكم الجزمة والمسدس والعصا في ظل سيطرة الاجهزة‌باسم حالة الطوارىء تارة والمنطقة العسكرية تارة اخرى!

لم يكن من قبيل الصدفة ان تغيب اهم وقائع القمع الشهابي المنظم ، بما هو قمع مسلط على الحركة الوطنية والشعبية ، عن ملف القضية المفتوحة ضد ضباط المكتب الثاني السابقين . وليس غريبا ان يجري اختزال التهم كلها في هذا المجال الى بضع ملابسات رافقت احتجاز هذا المفتاح الانتخابي او ذاك . فتلك هي زاوية النظر الوحيدة التي تسمح بها مصالح الاقطاع السياسي المتضرر اصلا .

وهل كان باستطاعة حكم يضم مثل التكتل السياسي الذي تتألف منه الوزارة الحالية ان يفتح فعلا ملف القمع الشهابي الحقيقي ، ملف مجازر نيسان وتشرين واعمال التعدي على الحريات الفردية والحزبية والنقابية ... الخ ، هل كان باستطاعته ان يفعل ذلك وهو الذي يمارس منذ عامين قمعا متصاعدا متصل الحلقات للحركة الشعبية بمختلف قواها ومؤسساتها واوجه نشاطها ؟

كانت الشهابية في الاصل مزيجا من القمع والاصلاح . وحين ارتطم مشروعها بسقفه اخيرا وبدأ يهتز بفعل نضج تناقضاته ، دخلت مرحلة انحطاط كان لا بد ان يغلب خلالها وجهها القمعي على كل ما عداه . وحين جوبهت الشهابية بعد حزيران ١٩٦٧ بظرف عربي جديد فرض على الوضع اللبناني — عبر دخول المقاومة الفلسطينية اليه — خروجا نسبيا من عزلته معرضا علاقته السلمية التقليدية بالعدو الاسرائيلي الى امتحان عسير ، كان عليها ان تصوغ جوابها على الظرف المستجد من موقع الطبقة المسيطرة التي كانت تحكم باسمها ولحسابها . وكان الجواب تشديد وتيرة القمع لستر سياسة التخاذل الوطني أمام العدو القومي وتكريس التبعية الكاملة للامبريالية وضرب النهوض الجماهيري الذي استطاع اختراق جدار التوازنات الموروثة عن احداث ١٩٥٨ .

وسقطت الشهابية اخيرا ليستعيد الاقطاع السياسي على انقاضها مواقع سيطرته على السلطة . وفي مواجهة نهوض مطلبي وديمقراطي ، حفزته واطلقت قواه في الاصل النضالات الوطنية التي شهدتها البلاد على امتداد ثلاث سنوات ، حاول الاقطاع السياسي العائد مداراة الموجة الشعبية بسياسة انفتاح ليبرالي‌سرعان ما ابتلعها عندما اتضح له ان الموجة اعمق من أن يجري تسكينها بالاجراءات الشكلية : تسليم الحكم الى ((شباب مجهولين)) ، مسرحية اقفال غرفة المراقبة في مبنى الهاتف ، نقل جلسات المجلس النيابي على شاشة التلفزيون .. الخ. ففي ظرف ازمة اقتصادية اجتماعية متفاقمة رافقها اندلاع تحركات جماهيرية واسعة ، وفي ظل تراجع عربي بدأت معه الانظمة تنخرط بصورة متزايدة في مسيرة الخضوع للشروط الاسرائيلية الامبريالية ، كان على الاقطاع السياسي العائد ان يجدد سياسة القمع اختيارا وحيدا لنظام لا يملك فعليا اي مخرج ليبرالي اصلاحي .

وهكذا .. فمن مشروع قانون الاحزاب الى اعادة تنظيم اجهزة الامن وفق النمط الشهابي، الى قمع‌تظاهرات العمال والمزارعين بالسلاح ، الى تعميم الصرف الكيفي على كل مجالات الاستخدام لكسر موجة الاضرابات المتتابعة ، الى محاولة سلب الحركة الشعبية حقوقها الديمقراطية الاولية (حق التظاهر والنشر ... الخ) الى تحويل اجهزة الاعلام الرسمي الى أدوات تهويل يومي على الجماهير عبر ذلك كله كان الحكم الحالي يستعيد مشروع القمع الشهابي بحذافيره لحماية الطبقة المسيطرة التي تشدد وتيرة استغلالها للجماهير في الداخل والتي تقاتل دفاعا عن صلات تبعيتها للامبريالية ومن اجل الانخراط الكامل في‌معسكر الرجعية العربية في الخارج .

ومن موقع القمع المتشدد هذا كان طبيعيا ان تأتي محاسبة الحكم الحالي للشهابيين على ما ارتكبوه ضد الحريات الديمقراطية محدودة ببضعة اسئلة يتكرر طرحها على كل المتهمين : كيف تدخلتم ضد ريمون اده وصائب سلام في انتخابات ١٩٦٨ ؟ كيف وضعتم خطة اسقاط جوزف السكاف والمجيء بجوزف ابو خاطر وميخائيل الدبس ؟

لكن اعادة تركيب تاريخ القمع الشهابي على هذا النحو لا يمكن ان تطمس حقيقته في وعي‌الجماهير . والذين تجري محاكمتهم الان سبق للحركة الشعبية ان حاكمتهم واصدرت حكمها عليهم حين انتفضت في وجههم عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ . وبنضالها المترابط مع النضال الوطني للمقاومة الفلسطينية استطاعت اسقاطهم في النهاية .. الا اذا كان البعض يظن ان حكم المكتب الثاني قد اسقطته مناورات كتل الاقطاع السياسي وكواليس المجلس النيابي !!

واذا كان «للمعركة » التي‌يخوضها الحكم الحالي ضد الشهابيين الان من اهمية فأهميتها تكمن في انها — من وجهة نظر الجماهير ومن زاوية مصالحها — تعيد وضع نظام السمسرة والنهب ، نظام القمع والتخاذل الوطني كله في قفص الاتهام .

نتائج المؤتمر الوطني الأول للتربية :

بين التصور الليبرالي لأزمة التعليم واتجاهات التطور الفعلي للحركة الطلابية

منذ ستة أعوام ، وبعد فشل « المؤتمر الطلابي النمودجي النقابي » الذي انعقد في ريفون ما بين ١٧ و١٩ اذار سنة ١٩٦٧ ، في توحيد الحرحه الطلابية ، الجامعيه منها بصورة خاصه ، على قاعدة برنامج مشترك ومن خلال تنظيم موحد (اتحاد عام لطلاب لبنان) ، منذ ذلك الحين ،حتى انعقاد المؤتمر الوطني الاول للتربيةفي الاونسكو ما بين ١٦ و ١٨ اذار سنه ١٩٧٣ ، ظلت العلاقة الثابتة فيما بين أطراف الحركة الطلابية مفقوده . واقتصرت الصلة في أحسن احوالها على اللقاء اثناء التحركات الطلابية حين تواجه بالقمع السافر ولا تكاد تنتهي الا وتكون الاشكال التنسيقية التي قامت خلالها قد لفظت اخر أنفاسها .

فهل أمكن للمؤتمر الوطني ان يحقق خطوة ما على طريق وحدة الحركة التعليمية في لبنان ؟ الواقع ان المؤتمر قد نجح في تسجيل امكانيه ايجاد اشكال من التنسيق ثابتة بين مختلف أطراف الحركة الطلابية تقوم على أساس برنامج يتمحور حول تطوير وتعزيز القطاع الرسمي من التعليم ويستند الى الحركة الطلابية في هذا القطاع كقوة اساسية . الا انه لم ينجح في وضع تصور ديمقراطي وطني لازمة التعليم وطرق حلها وهو ما بينته الحركة الطلابية من خلال نضالاتها . بل على العكس من ذلك فقد تبنى تصورا اصلاحيا ليبراليا لهذه الازمة واتجاهات حلها .

وفي هذا المقال نتناول أعمال المؤتمر والنتائج التي انتهى اليها والمهام التي ترتبها بادئين بالقاء نظرة سريعة على الصلة بين اطراف الحركة الطلابية خلال السنوات القليلة الماضية .

جاء مؤتمر «ريفون» في حينه ردا على عجز «الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في لبنان» عن أن يشكل اداة بيد الحركة الطلابية — وبصورة خاصة في القطاع الرسمي حيث كانت تعيش بداية نهوضها الحقيقي — تحمل قضاياها وتدافع عنها .

ولم يكن الاتحاد المذكور بتركيبه ، سوى شكل من أشكال التنسيق بين أطراف الحركة الطلابية الجامعية سمته الاساسية : فقدان صلته بالجماهير الطلابية وغربته عن مشاكلها وهمومها الكبرى واقتصار كل دوره على تمثيل الحركة الطلابية في المناسبات الرسمية، والرحلات للخارج ، والمشاركة باسم طلاب لبنان (!) في المؤتمرات والندوات الطلابية العالمية . وقد كان خاضعا في مواقفه للتنسيق الدائم بين الحركة الطلابية في الجامعتين العربية واليسوعية ولم تكن الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية تملك انذاك الوزن الذي يمكنها من فرض سيطرتها عليه .

وترافق انكشاف عجز هذا الاتحاد مع بداية انطلاق ونهوض الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية والثانويات . بل ان هذه الانطلاقة كانت العامل الاساسي لزواله أخيرا .

لقد عبر العجز الذى اصيب به الاتحاد الوطني عن الصعوبات البالغة التي كانت تواجه امكانية التنسيق الدائم بين أطراف الحركة الطلابية الجامعية في لبنان أمام نهوض الحركة الطلابية في القطاع الرسمي من التعليم ومحاولات تلك المتواجدة في الجامعات الخاصة فرض هيمنتها على أي شكل من أشكال التنسيق . في هذا الوقت بالذات جاءت خطوة « المؤتمر النمونجي النقابي » بالطموحات التي رافقتها (توحيد الحركة الطلابية بكل فصائلها في لبنان والخارج حول برنامج مشترك ومن خلال اداة واحدة) لتصطدم بواقع انعدام الاشكال النقابية الاولية لدى بعض اطراف الحركة الطلابية (الثانويين) أو تفككها وتخلفها لدى البعض الاخر (الرابطات في الجامعة اللبنانية) . هكذا تحولت الخطوة الى مجرد قفزة في الهواء تتعامى عن الواقع الفعلي للحركة الطلابية نتيجة انطلاقها من ادراك خاطىء لتجربة الاتحاد الوطني ودروسها .

بعد الفشل الذريع الذي منيت به خطوة المؤتمر النمونجي والطموحات التي رافقتها وبروز الحدود الضيقة لامكانيات التنسيق فيما بين اطراف الحركة الطلابية وعرضيتها ، بعد هذا ، شهدت الحركة الطلابية في القطاع الرسمي كله ، على امتداد الاعوام الماضية الستة تطورات شاملة وأساسية من خلال مواجهتها المستمرة والعنيفة لسياسة الدولة التعليمية . هذه التطورات انعكست في الملامح الرئيسية للوضع الذي انعقد في ظله المؤتمر .

الاطار العام للمؤتمر

فما هي الملامح الرئيسية للوضع الذي انعقد في ظله المؤتمر الوطني الاول للتربية ؟

— أبرز هذه الملامح ، تفاقم ازمة النظام التعليمي كنتيجة لازمة النظام العامة .وانكشاف سياسة الدولة التعليمية الهادفة تكريس هذا النظام والدفاع عنه وتحميل الجماهير الشعبية والطلابية الكادحة نتائج أزمته . وظهورعجزها عن استيعاب المحاولات الاصلاحية الليبرالية لحل أزمة التعليم وميلها المتزايد للتعاطي بالقمع والارهاب مع كافة التحركات المطلبية .

— شمول اثار هذه الازمة فئات متزايدة الاتساع من الطلاب بحيث انها لم تستثن الطلاب في القطاع الخاص (بصورة خاصة مشكلة العمل للخريجين) .

— اضطلاع الحركة المطلبية في القطاع الطلابي بدور مواجهة سياسة الدولة التعليمية التصفوية واتجاه أطرافها للنضال بصورةموحدة من أجل تطوير وتعزيز القطاع الرسمي بكافة مراحله وسيرها خطوات هامة على طريق اللقاء حول برنامج يضع هدفا له تحقيق ديمقراطية التعليم ووطنيته في لبنان . والتقاؤها جميعاعلى تبنى اشكال النضال الجماهيرية . وهو اتجاه عززه امتلاك الاطراف المذكورة لادواتها النقابية الخاصة على بدائية هذه الادوات لدى بعضها . وقد ترافق اتجاهها نحو توثيق اللقاء فيما بينها مع تصعيدالمواجهة القمعية لها من جانب السلطة مما عمق ادراكها للصلة الفعلية التي تقوم بين نضالاتها ونضالات الحركةالشعبية عامة تبعا للصلة القائمة ما بين ازمة النظام العامة وأزمة التعليم .

— قابل ذلك كله فضح الدور الاستعماري الذي تلعبه المؤسسات الاجنبية في لبنان وانطلاق حركة طلابية في بعضها (الامريكية) تتصدى لهذا الدور وتعمل على كشفه باستمرار . وقد جاء ذلك مقترنا بانكفاء الحركة الطلابية في المؤسسات الاخرى عن لعب دور الدفاع السافر عن سياسة الدولة التعليمية وتبرير مواقفها . في ظل هذا الوضع ، الذي امكن للنضالات الطلابية بقيادة الحركة الطلابية في القطاع الرسمي ان تحدد ملامحه الرئيسية انعقد المؤتمر الوطني الاول للتربية . بل ان انعقاده اتى نتيجة مباشرة لها . ولم يكن ممكنا تصور قيام أي شكل من أشكال التنسيق فيما بين أطراف الحركة الطلابية بدون ان يكون الدور الاساسي فيه للحركة في القطاع الرسمي.

فهل أمكن للمؤتمر ان يعكس من خلال النتائج التي انتهى اليها هذه الملامح ويجسدها في خطة موحدة للحركة الطلابية ؟

على الرغم من أنه لم تحدد مقاييس واضحة للتمثيل الا ان الغلبة كانت واضحة ضمنالمؤتمر لتمثيل القطاع الرسمي من التعليم اذ لم يعد بالامكان تجاهل الدور الهام الذي تلعبه مختلف فصائله . باستثناء الجامعات اقتصر تمثيل الطلاب في مراحل التعليم الاخرى على القطاع الرسمي (ثانويين ، معلمين ، مهنيين) والمعلمين الرسميين . وقد تمثلت الجامعة اللبنانية بعدد يساوي ضعف العدد الذي تمثلت به كل من الجامعات الخاصة . وقد كان لاتحاد الجامعة اللبنانية دور رئيسي في كل أعمال المؤتمر،بحيث برز المؤتمر وكأنه مؤتمر الحركة التعليمية في القطاع الرسمي . لكن على الرغم من ذلك فلم تعط للمؤتمر سلطة التقرير الفعلية بل أن الوثيقة.وبصورة خاصة قسمها الاول وضعت بالاتفاق فيما بين قوى اليمين وبعض القوى الديمقراطية (اتحاد الشباب الديمقراطي) . وهي لم تعكس ، النقاشات الفعلية التي تمت خلال الجلسات المطولة التي عقدها المؤتمر.

مناقشة لوثيقة المؤتمر

لقد صدر عن المؤتمر وثيقة تتضمن نقاطاثلاثة: الاولى تصور لمشكلة التعليم واتجاهات حلها. والثانية برنامج موحد للحركة التعليمية والطلابية بصورة خاصة . أما الثالثة فقد تناولت جدول الاولويات والمهام المباشرة في الفترة الراهنة .

لقد تبنت الوثيقة في قسمها الاول التصور الاصلاحي الليبرالي لازمة التعليم ولاتجاهات حلها بالرغم من محاولات التذاكي بحشوها ببعض العبارات ، الا ان هذه المحاولة لم تقلل من بروز ذلك التصور بل عززت روحيته . وجاءت بذلك متعارضة مع ما ابرزته النضالات الطلابية من عقم التصور الاصلاحي الليبرالي ومع اتجاه الحركة الطلابية لتمتين صلتها بالحركة الشعبية ونضالاتهاعلى قاعدة الصلة ما بين ازمة التعليم وأزمة النظام الاجتماعي العامة .

أ — هكذا ، فان الوثيقة لا تطرح المشكلة على حقيقتها . أي انها لا تطرح أزمة التعليم على انها جزء من أزمه النظام الاجتماعي القائم . وهي حين تعزلها وتتناولها على أساس انها مشكلة قائمة بذاتها فانها تحول السمات التكوينية الرئيسية للنظام التعليمي القائم : تخلفه والتناقض بين حاجات الجماهير الشعبية ومضمون التعليم ونمط توسعه وبين توسع هذا التعليم وضيق سوق العمل عن استيعاب المزيد من المتعلمين ، تحول هذه السمات جميعها (أي لاديمقراطية التعليم ولا وطنيته) الى مجرد «نواقص» ليس الا . سببها « عجز الذهنية الحاكمة عن استيعاب مشكلة العلم » و « عجز وزارة التربية كأداة تنفيذية عن فهم جذور المشكلة »

وما دامت المشكله مجرد «نواقص» فهي تقتصر اذن على الجانب الشكلي من التعليم فلا تطال سوى حجمه وبطء وتيرة توسعه وتنوعه وشموله. أما المضمون غير الديمقراطي وغير الوطني للتعليم ، ودور هذا المضمون في التصفية وفي تبرير العلاقات الاجتماعية السائدة وتبعية النظام للاستعمار ، فلا كلمة واحدة في الوثيقة حوله . ولو أن الوثيقة تناولت هذا الجانب لادرك المشاركون بوضعها معنى « التنويه بالدور المهم الذي لعبته الجامعات الخاصة في لبنان » وهو دور استعماري بالاساس ! ولا يقلل من خطورة هذا التنويه المحاولات الكاريكاتورية لنفخ الجامعة اللبنانية بحيث بدا أن تطور لبنان مرهون بتطورها « ومستقبل لبنان منوط بمستقبل الجامعة » و « بقدر ماتكبر هذه الاخيرة .. يكبر لبنان » . وعلى كل حال فالوثيقة لم تتناول مضمون التعليم في التصور الذي وضعته ولا في البرنامج الذي انتهت اليه .

وما دام هذا هو الصعيد الذي تطرح الوثيقة مشكلة التعليم عليه فمن الطبيعي أن يصبح الخط العام للدولة في سياستها التربوية الذي يقوم على التصفية وتكريس الوظيفة الحالية للنظام التعليمي القائم ذي الصفة الطبقية ، من الطبيعي أن يصبح ذلك كله مجرد « افتقار الى سياسة تربوية شاملة » مما أدى ويؤدي الى تفاقم ازمة التعليم و « الىتكريس التمييزات وتعطيل تكافؤ الفرص » . لا يبدو من سياسة الدولة التصفوية هذه سوى « النظرة التقليدية التيلا تتلاءم والتطورات العصرية » اما الارهاب والقمع السافر الذي تواجه به الدولة كافة التحركات المطلبية والوطنية والذي يعكس طبيعتها القمعية بالاساس وعجزها عن استيعاب اية حلول اصلاحية لازمة التعليم ، اما هذه المظاهر كلها فتبدو في الوثيقة علىانها « نواقص متعددة ، على مستوى الذهنية وعلى مستوى الممارسة ، تشوب الديمقراطية الحقيقية » .

وانطلاقا من وضوح هذه « النواقص » وغيرها ترى الوثيقة من واجبها دق النفير « للاسراع في توضيح الرؤيا والاعلان عن المبادىء المحورية قبل فوات الاوان » ، لتكشف لنا عن اتجاهات حلولها لازمة التعليم في لبنان . فيحتل « التخطيط » مكان الصدارةبينها واذا بلبنان « بحاجة » الى نظرة جديدة الى المفاهيم التربوية والتعليمية تنقذه « من موكب الاوهام والعقد والتراكمات » . وهكذا يبدو أن « مبدأ التخطيط وحده ، كفيل بنقل لبنان من مرحلة التخلف الى مرحلة التقدم » ! وهو أي التخطيط اياه « القاعدة الاساسية لبناء الديمقراطية الحقيقية .. الاجتماعية بأهدافها والسياسية بممارستها .. والتي تؤمن تكافؤ الفرص .. » . وهذا « التخطيط » هو البلسم الشافي من علل فقدان الحريات الاساسية وانتفاء المشاركة وتخلف الجامعة وضيق التعليم الخ..

ما دامت المشكلة بنظر الوثيقةمجرد«نواقص» ناتجة عن « فقدان سياسة تربوية شاملة » ، وما دام « التخطيط » هو المدخل لمعالجتها فيصبح حل مشكلة التعليم من ضمن التعليم نفسه أي عبر القيام باصلاحات بالتعاون فيما بين الاطراف المعنية ! ولاجل تحقيق ذلك يقتضي في نظر الوثيقة توفر شرطين ، بتحققهما تنتقل قضية التعليم الى حيز التوصيات والتنفيذ . والشرطان هما : وجود حركة طلابية موحدة « كأداة ضغط وبناء قادرةعلى الاقناع والاقتناع (التفهم والتفاهم بلغة صائب سلام) »وبصورة استطرادية « مستعدة لاستعمال جميع الوسائل الديمقراطية لانقاذ الاجيال والمستقبل » .

هكذا يجري تحديد وسائل العمل أمام الحركة الطلابية : الحوار للمساهمة في « التخطيط » عن طريق الدراسات والوثائق كقاعدة عامة والاضرابات والتظاهرات وشتى أشكال النضال كاستثناء وربما من أجل تعزيز القدرة على الاقناع في النهاية .

أما الشرط الثاني فيتعلق بتوفير وسائل المساهمة في التخطيط لدى الطرف الاخر . أي « بايجاد الاداة التنفيذية على مستوى الدولةمن خلال هيكلية جديدة لوزارة التربية » .

عند هذا الحد يتوقف تصور الوثيقة لدور الحركة الطلابية . وما لم تفصح عنه في هذا المجال هو بالضبط النتيجة النهائية التي تترتب على التصور المذكور : جعل الحركة الطلابية قوة من قوى « الثورة الدستورية » المدعو لها تحت مظلة « الاتحاد الشعبي » المقترح .

لا كلمة في الوثيقة تتناول بالتقييم صلة الحركة الطلابية بالحركة الشعبية ولا نضالاتها وما انتهت اليه .

ان هذا التصور الاصلاحي الليبرالي لازمة التعليم والذي يدور على نفسه مع أوهام « العقلنة والتنظيم » لا يعدو كونه مسخا لنضالات الحركة الطلابية ونسفا لكل النتائج التيانتهت اليها والتي بينت عقم الحلول المذكورة مثلما كشفت الطريق المسدود الذي تحاول الليبرالية زج الحركة الطلابية فيه .

وهو تنازل سياسي لصالح الاصلاحية الليبرالية لا يمكن ان تقبل به الحركة الطلابية لانه متعاكس مع اتجاه نضالاتها وتوجهها نحو مزيد من توثيق الصلة بينها وبين الحركة الشعبية انطلاقا من تلمسها للعلاقة العضوية التي تقوم بين النظام التعليمي والنظام الاجتماعي — السياسي الراهن في لبنان وبالتالي للصلة بين نضالاتها والنضالاتالوطنية والديمقراطية للجماهير اللبنانية بمختلف فواها .

وهو تنازل يجد تفسيره في المناورات التي قام بها اليمين الطلابي ومحاولة التأثير التي مارستها الصحافة الليبرالية وعجز الطرف المهيمن في اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني عن الدفاع حتى النهاية عن مصالح الحركة الطلابية وقبوله بتمرير الوثيقة من وراء ظهر المؤتمر . وهو يجد تفسيره كذلك في نوع المؤتمر الذي انعقد وحدود الامكانية التقريرية التي توفرت له.

ان اعتبار القبول بهذا التصور وبالاتجاهات المنبثقة عنه تنازلا سياسيا لصالح المواقع الليبرالية ليس معناه انه كان ممكنا انتظار اقرار تصور ديمقراطي وطني لازمة التعليم من مؤتمر بهذا التركيب . فممثلو اليسوعية الذين كانوا وراء الضغط لاقرار هذا التصور ليسوا مجرد ممثلين عن جامعة خاصة ، بل ان وزنهم في المؤتر ، كان يستمد فعاليته من كونهم ينتمون الى تيار يحتل مواقع هامة ضمن الحركة الطلابية في القطاع الرسمي.

المؤتمر وافاق التحرك

انطلاقا من ذلك كله ، أين تكمن اذن أهمية المؤتمر ؟

رغم ان الوثيقة الصادرة عنالمؤتمر قد تبنت في تحليلها لازمة التعليم التصور المشار اليه انفا ، فان البرنامج العام الذي انتهى الى اقراره اخيرا والذي يستعيد جانبا هاما من برنامج الحركة التعليمية في القطاع الرسمي ، يجعل من المؤتمر خطوة تمهيدية على طريق وحدة الحركة الطلابية . وهو اتجاه يجد ترجمته التنفيذية الاولية في استكمال عملية بناء الاشكال التنظيمية الموحدة لبعض فصائل القطاع الطلابي ، وفي اجماع الحركة الطلابية على مواجهه الاتجاه القمعي للسلطة بصورة موحدة .

لقد انعقد المؤتمر في فترة تتعاظم خلالها حاجة الحركة التعليمية لتطوير أشكال التنسيق فيما بينها ولتدعيم مؤسساتها النقابية ومواجهة اتجاه السلطة لضربها . وحين انتهى المؤتمر الى اقرار التحرك على قاعدةالمطالب المطروحة راهنا وفي مقدمتها قضية المعلمين المصروفين ، فقد كان ينحي بذلك التصور الذي تضمنته وثيقته والذي يراهن أساسا على الحوار كشكل رئيسي للعمل . هكذا فرض مستوى تطور الحركة التعليمية الفعلي نفسه على المؤتمر عمليا بالرغم من كل المقدمات التحليلية التي غرقت في أوهام « التخطيط » و « الحوار » و « الاقناع والاقتناع»!

وحين تبنى المؤتمر برنامجا يواجه أحد الجوانب الهامة للتصفية (وهي الوظيفة الرئيسية للنظام التعليمي القائم) وحين أكمل هذا التبني باقرار امكانية التقاء مختلف الاطراف على اتباع اشكال من المواجهة ولو ضمن حدود ، فانه كان يمهد بذلك — مجبرا — لنسف التصور الذي تضمنته الوثيقة اساسا . فالنضال في ظل البرنامج المذكور ومن اجل تدعيم المؤسسات النقابية وتحقيق بعض المطالب سوف يكشف وهم التصور التكنوقراطي لحل ازمة التعليم وسوف يزيد هذه الازمة حدة ووضوحا . ذلك ان اي مطلب تحققه الحركة الطلابية سوف يدفع بها نحو مواجهة اوسع ليطرح عليها بالحاح متزايد مسألة استكمال شروط نضالها المجدي والفعال باتجاه توثيق صلتها بنضال الجماهير الشعبية .

ذلك كله يفرض على القوى الديمقراطية ، وطليعتها بشكل خاص النضال من اجل تحقيق البرنامج الذي اقره المؤتمر وبناء الاشكال التنظيمية التي وافق عليها مبدئيا ومنع القوى اليمينية من تمييع النتائج المذكورة وتوظيف انخراطها في التحرك لصالح المواقع المتقدمة في الحركة الطلابية . وطالما ان محاولات التمييع سوف ترتكز دائما الى التصور الليبرالي التكنوقراطي لازمة التعليم كما تضمنته وثيقة المؤتمر فان النضال لفضح مضامين هذا التصور وكشف اتجاهاته يشكل احد الشروط الاساسية لحماية آفاق التحرك الطلابي وتعزيز ما ينطوي عليه من امكانات .

أهداف الحشود الإسرائيليّة على الحدود الجنوبيّة

- اسرائيل تمهد لعملياتها العسكريّة بالتمركز في جبل برج المطلين (شمالي غربي كفرشوبا).
- السفارة الأميركيّة تبلّغ عن احتمالات الغزو وشروط الأنسحاب بعده.
- المقاومة الفلسطينية ودروس العدوان على مخيمي البارد والبداوي.

يواصل العدو الاسرائيلي حشوده على الحدود الجنوبية للبنان في الوقت الذي يعلن فيه على لسان وزير الحربية دايان ووزير الخارجية، أنه مسؤول عن وضع حد « للمواعظ الخلقية ضد الارهاب » واستعداده « لبدء حملة فعالة للقضاء على هذا الارهاب » ، والذي أصبح لبنان ، كما تقول سلطات العدو ، مقرا رئيسيا له . ومع مواصلة الحشد لعدوان جديد ضد المقاومة الفلسطينية والشعب اللبناني في الجنوب والشمال على حد سواء ، تتسع الحملة الاسرائيلية الارهابية في محاولة لاجتذاب بعض الحكومات الى تنسيق وتعاون مشترك في سبيل احباط ما تسميه أجهزة الدعاية الامبريالية « بالارهابيين » . وقد برز مثل هذا الاتجاه الواضح في اعقاب عملية الخرطوم ، التي قتل فيها اثنان من الدبلوماسيين الامريكيين، أحدهم من كبار رجال المخابرات المركزية الامريكية ، حيث تؤكد الانباء بأن الولايات المتحدة تغذي هذا الاتجاه وتساهم في التخطيط له وتدفع اسرائيل الى القيام بعمليات عدوانية ضد المقاومة الفلسطينية وضد لبنان تحت شعار « مكافحة الارهاب » .

في الوقت نفسه تقول بعض المعلومات الصادرة عن مصادر موثوقة ، بأن الولايات المتحدة الامريكية ابلغت الجهات المعنية في لبنان عن طريق السفارة الامريكية باحتمالات غزو اسرائيلي لمناطق الجنوب واحتلالها ووضع شروط الانسحاب منها كتغطية سياسية لمضايقات محتملة ومتوقعة ضد المقاومة الفلسطينية ، هذا الى جانب أخبار من المصادر نفسها توضح أن أهداف المعتدين الاسرائيليين ستكون هذه المرة أيضا مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، حيث يعتقد المعتدون أن بمقدورهم توجيه ضربات عسكرية ضد كل من الفدائيين وقياداتهم في هذه المخيمات .

وبالتأكيد فان الاسرائيليين لا تعوزهم المبررات لاعتداءات سافرة ووحشية ضد المخيمات ، حتى ولا تلك التي تقول ، بان العمليات العسكرية تاتي « تلافيا لخطر قد ينجم عن احتمال قيام الفدائيين بعمليات في المستقبل »، كما صرح بذلك ابا ايبان اكثر من مرة ، وخاصة بعد العدوان الوحشي الاخير على مخيمي نهر البارد والبداوي .

ان اسرائيل مهدت لعملياتها العسكرية باحتلال مناطق لبنانية ، جبل برج المطلين الواقع شمالي غربي كفرشوبا ، وجعلتها مركزا لتجميع قواتها ، والتي تقدر بعشرة الاف جندي وخمسمائة الية . وأبرز ما يميز الاوضاع على طرفي المواجهة ، التي تتصاعد درجة توترها باستمرار :

حشود واحتلال ؟

● حشود اسرائيلية واسعة يرافقها احتلال لبعض المواقع العسكرية الهامة في الاراضي اللبنانية ، دون أدنى قدر من الرد ، حتى ولو من قبيل اثارة امر هذا الاحتلال على الصعيدين الشعبي والعالمي . على العكس من ذلك ، فان جماهير الجنوب الصامد في وجه الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة يتركون ليس فقط عزلا من السلاح ، بل وأيضا دون حماية دفاعية فعلية . وتقول الاخبار الواردة من الجنوب ان اخلاء المواقع بدل تعزيزها هي السياسة المعتمدة ولهذا فان القرى الحدودية تبقى في ظل هكذا سياسة تحت رحمة القصف والتهديد بالاحتلال ، بل وتحت رحمة احتلال ترى فيه السلطة احدى وسائلها الخاصة من أجل انتزاع وابتزاز تراجعات من الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الوطنية الفلسطينية مقابل تراجع الاحتلال في اطار صفقة مساومة تشير اليها بعض المعلومات الخاصة الصادرة عن السفارة الامريكية ، وكر المخابرات المركزية الامريكية ووكر المخططات الاجرامية التي تحاك ضد المقاومة الوطنية الفلسطينية .

● واذا كانت هذه هي سياسة اسرائيل والولايات المتحدة وبعض الاوساط الحليفة لهما فان القوى الوطنية ، وفي مقدمتها قوى الثورة الفلسطينية ، لا بد ان تتخذ من الاحتياطات ما يضمن صمود الحركة الوطنية الفلسطينية واللبنانية في وجه المخططات ، وما يكفل ايضا صدها ودحرها .

ومن أجل هزيمة المخطط الجديد ، الذي تعد له اسرائيل والقوى المتواطئة معها ، فان القوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية مطالبة بتوفير شروط أساسية أهمها :

شروط أساسية

أولا : تطوير علاقات التنسيق القتالي الراهن والمعتمد في القواعد القتالية الصدامية وفي الميليشيا الشعبية في المخيمات باتجاه العلاقات الوحدوية الجبهوية على قاعدة التوجه السياسي العام الذي رسمته المجالس الوطنية الفلسطينية ، خاصة المجلس الاخير في دورته الحادية عشرة . وذلك يستدعي الاستفادة القصوى من الدروس المستمدة من تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية في معاركها المريرة مع أعدائها والاستفادة أيضا من تجارب العدوان الاخير على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الشمال والنتائج المترتبة عليها والتي قادت الى وضع اسس توحيد الميليشيا المسلحة . صحيح أن علاقات التنسيق القائمة الان بين القواعد المقاتلة وقوات الميليشيا كفيلة برفع المعنويات القتالية ودرجة الاستعداد للقتال ، غير انها تبقى وفي ظل الظروف والشروط القتالية المفروضة على الحركة الوطنية الفلسطينية غير قادرة على التجاوب مع كافة الاحتمالات المرتقبة الراهنة والمستقبلية ، لانها تبقي على الحواجز والعراقيل الفاصلة بين القوى القتالية المتعددة للمقاومة وبين تراكم خبرات وطاقات تراث من العلاقات الوحدوية الجبهوية ، التي تنمي في صفوف المقاتلين والميليشيا المسلحة روح العمل الموحد وتضع له مقاييس أرقى من تلك التي تعتمدها علاقات التنسيق في أوقات الازمات . ان جميع الوطنيين في القوات المقاتلة وقوات الميليشيا وغيرها يشعرون بذلك ، ولهذا فانهم تواقون ومستعدون لتطوير علاقات التنسيق هذه الى أشكال أرقى في العمل الجبهوي الموحد . غير ان مبادراتهم في هذا المجال تبقى محكومة بمبادرة أو عدم مبادرة بعض القيادات العديمة التجربة النضالية والضيقة الافق . ان حالة التنسيق الراهنة عادية ، غير ان الابقاء على هذه الحالة من العلاقات يفسح المجال لكثير من الثغرات يعيها المقاتلون وتعيها الميليشيا في دوريات الحراسة بكل تعقيداتها . ومن هنا،فان دفع مبادرات القواعد وتنظيمها باتجاه العلاقات الوحدوية الجبهوية مطلب وطني وهام وشرط ضروري من شروط الصمود الاستراتيجي .

ثانيا : والى جانب هذا فان تنسيق العمل في مجاله الدعاوي وفي مجال التحريض والتوعية السياسية هو أيضا مهمة أساسية للرد على أبواق الدعاية الامبريالية بصوت وطني موحد ومسموع . اذ ليست هي قليلة تلك المنابر الاعلامية الوطنية ، التي تقع نتيجة قصور غير متعمد في فهم أبعاد وأهداف الحملة الارهابية الامبريالية والصهيونية ضحية سياسات خاطئة وحسابات مضللة أيضا . فكثرة الحديث عن تصريحات العدو وخططه الارهابية بمعزل عن التوجيه السياسي الصحيح تقود ولو جزئيا الى نتائج مخربة والى اشاعة مناخ غير متضامن مع حالة الاستعداد القتالية التي تعيشها قوى الثورة. ان حدود مساهمة الصحافة المأجورة في هذا المجال واضح . فحديثها عن الحشودات الاسرائيلية الضخمة على حدود لبنان واستعدادات المعتدين لبدء عمليات الغزو ضد ما تسميه أجهزة دعاية الثورة المضادة بالمخربين ياتي ليحقق للعدو بعض أهدافه ، لما يشيعه هذا الحديث من مناخ تراجعي ومن جو ارهابي فعلا يؤثر على بعض ضعاف النفوس . ولهذا فان واجب الصحافة الوطنية والتقدمية هو التصدي لمحاولات النيل من صمود الوطنيين ومن صمود الثورة الفلسطينية ، طرح سياسات تلك القوى ، التي تريد النيل من هذا الصمود ، على الجماهير وعلى الشارع الوطني العريض ، وتعرية وفضح سياسة التخلي عن تسليح وتحصين الجنوب اللبناني المهدد بالاحتلال ،الذي يراد منه أن يكون صفقة تساوم عليها بعض الرؤوس الرجعية الحالية من اجل انتزاع وابتزاز تراجعات من كل من الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الوطنية الفلسطينية .

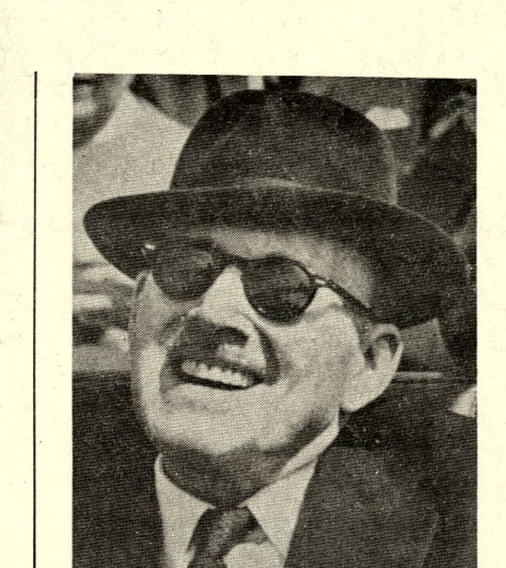
ثالثا : ان حملات الضغط الامبريالية والصهيونية ، والتي ترافقها حملات تشكيك بالقدرات والطاقات الوطنية القادرة على الصمود وردع المعتدين الاسرائيليين تاتي أيضا في مرحلة تشترط علاقات نضالية أرقى بين الوطنيين اللبنانيين والوطنيين الفلسطينيين ودرجة عالية من الحذر واليقظة الثورية الكفيلة باحباط مخططات الاعداء وبعض العمليات الهادفة الى احداث ثغرات في الصف الوطني الموحد ، كي تتسلل منها لتعكير العلاقات بين الجماهير اللبنانية والفلسطينية ولزرع البلبلة في بعض الاوساط الشعبية كالهجوم على موقع للجنود اللبنانيين في خربة روحا ، قضاء راشيا يوم ٢١-٣-١٩٧٣ .

من هنا ، ولهذه وغيرها من الاسباب ، فان على الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الوطنية الفلسطينية الوقوف بحزم في وجه مخططات الاعداء وتنظيم العلاقات وتنميتها من أجل الدفاع عن لبنان والمقاومة الفلسطينية .

ان تلاحم القوى الوطنية والثورية كفيل بتوفير شروط صمودها كفيل بكشف زيف الدعايات المضلله والمشككه بقدرة قوى الثورة على الصمود وردع المعتدين . واذا كانت هذه هي واجبات الوطنيين اللبنانيين والفلسطينيين ، فان واجب القوى الوطنية العربية فضح مواقع الصمت العربية ، التي تغذي بسياساتها المساومة والاستسلامية شهية العدوان والغزو والتوسع لدى سلطات الاحتلال الاسرائيلية وتصب الماء على طواحين مؤامرات الامبريالية الامريكية ومؤامرات ملوك النفط وغيرهم، الذين يعلنون أن « نفط البلدان العربية يصلح انيكون قاعدة للتفاهم مع امريكا لا أداة ضغط عليها » !

الصهيونية وإحتكارات الحرب الأميركية

أهمية هذا المقال انه يقدم معلومات دقيقة عن ارتباط اسرائيل والرأسمال الصهيوني بالاحتكارات الامبريالية العالمية وفي صناعة الحرب الامريكية.. كما يفضح دور كثير من المؤسسات والشركات المعروفة عالميا وبعضها له ارتباطات عربية كما هو حال شركة « لوكهيد » للطيران التي تتعاون معها السعودية ، كما يفضح دور احتكارات النفط العالمية التي تستغل النفط العربي وتساعد « اسرائيل » وتقدم لها التبرعات المادية .



الصهيوني مارسيل (داسو)

روكفلر

ان الصهيونية جزء من الاحتكارات الامبريالية — البنوك والتروستات والمؤسسات والشركات التي يجمع بين أصحابها مصالح العمل والدم والروابط القومية والايديولوجية الصهيونية المشتركة .

وان رأس المال الاحتكاري الصهيوني الذي يشكل جزءا مكونا من رأس المال الامبريالي يلعب دورا كبيرا خاصا في صناعة الحرب الامريكية ، يتمثل ذلك في « لازارد اخوان »وهو أحد بيوت المال المصرفية الذي يتحكم في « مؤسسة لوكهيد للطائرات » المزودة الرئيسية للبنتاجون (مركز وزارة الدفاع الامريكية)ومنتجة القاذفة — المقاتلة ف — ١٠٤ (ستارفايتر) وطائرات النقل س — ١٣٠ وس — ١٤٠ وصواريخ جو وأجهزة بحرية الكترونية وغيرها .

فقد حصلت لوكهيد للطائرات من ١٩٥٠ الى ١٩٧١ على طلبات عسكرية تتجاوز ٢٠ ألف مليون دولار مما شكل تصعيدا لا يستهان به في القوة المالية لمجموعة « لازارد » التي قالت عنها التايمز اللندنية « ان مركزها في الممتلكات العقارية لا تضاهيها فيه أية مجموعة اخرى في وول ستريت » (وهي بيوتات المال في نيويورك)

وتخصص عائلة لازارد مبالغ هائلة لمساعدة اسرائيل وتأخذ دورا فعالا في تنمية امكانياتها الحربية . ويتم ذلك خلال المنظمات الصهيونية التي ترئسها : اللجنة الامريكية اليهودية (فرد لازارد الثالث نائب الرئيس فيها ويعتبر الاب لفرع العائلة الامريكي) ومجلس الكشافة الوطني اليهودي (ويرئسه جيفري لازارد) ثم « الجمعية الخيرية » الجوينت ومديرها رالف لازارد .

وتضاهي « مؤسسة جنرال داينامكس » بقوتها لوكهيد ، وقد اسسها اسحق رايس في أواخر القرن الماضي . ومن المولين الكبار لهذه الشركة الاحتكارية عائلة ليهمانز وهي واحدة من اغنى عشرين عائلة في الولايات المتحدة . وتحتل جنرال داينامكس مركزا رئيسيا في صناعة الطائرات في الولايات المتحدة وهي ثاني أكبر مزود للبنتاجون . وتنتج غواصات ذرية وصواريخ وقاذفات وغيرها .

ويعتبر دافيد باكارد وهو رئيس جنرال داينامكس الحالي أحد أغنى ثلاثين شخصا في الولايات المتحدة ، وكان حتى أمد قريب الامين المساعد لوزارة الدفاع . وقد كتب في المجلة الصهيونية « جويش اوبزرفر » أن على الولايات المتحدة أن تعطي أو تبيع اسرائيل ما تحتاجه من الاسلحة لتقوم بالمهمة الثقيلة التي القتها الولايات المتحدة على كاهلها .

— احتكارات البترول الأميركيّة تتبرع لاسرائيل بمبالغ طائلة

وتتبرع جنرال موترز الاحتكارية الامريكية الفائقة بملايين الدولارات لخدمة الاهداف الصهيونية (وقد اعترف بذلك س. فيزنتال عميل الصهيونية العالمية ووكالة الاستخبارات المركزية المفضوح في جريدة اوسفيك الناطقة بالالمانية الصادرة في فيينا) . وليست جنرال موترز أكبر منتجة للسيارات في العالم فقط ،بل انها أيضا واحدة من أكبر عشر شركات في تزويد البنتاجون بالعتاد .

وهناك مساهم دائم اخر للارصدة الصهيونية هو روبرت ستيفنس رئيس شركة ج.ب. ستيفنس وشركاه ومن أكبر صانعي البزات الرسمية في العالم .وقد شغل منصب وزير الجيش في ولاية ترومان واعطى الصهيونيين ٢٥٠ ألف دولار عندما هاجمت اسرائيل الاردن ومصر وسوريا .

ويدعم اسرائيل بفعالية أيضا بنك عائلة روكفلر التشيزمانهاتن وهو من أكبر المساهمين في صناعة الحرب الامريكية وهو البنك الذي أقام شركة ماكدونالد للطائرات صانعة المقاتلة القاذفة الفانتوم وقوة اسرائيل الضاربة . أحد مدراء تشيزمانهاتن هنا أيضا هو رالف ليزارد .

احتكارات البترول واسرائيل

وتتبرع احتكارات البترول الامريكية بمبالغ طائلة لاسرائيل ، وخاصة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي التي تملكها أيضا عائلة روكفلر . وهناك كارتيلات اخرى للبترول يسيطر عليها رأس المال الصهيوني مثل ستاندارد أويل أوف انديانا التي يرئسها جاكوب بلادشتاين . وقد رئس هذا الصهيوني النشيط الوفد الامريكي الى المؤتمر الصهيوني في لندن عام ١٩٤٥ وشغل عدة مناصب في المنظمات الصهيونية . ويحتل الان مقعدا في هيئات ادارة منظمات مثل « الجوينت » و « التمويلات الامريكية المتحدة لاسرائيل » و « الانماء اليهودي » و « مجلس التمويلات الخيرية » .

وتشمل لائحة احتكارات الحرب المربوطة باسرائيل بشكل أو باخر مؤسسات امريكية ضخمة مثل « شركة جنرال تاير اند رابر » و « راديو كوربوريشن أوف امريكا » و « سبري راند كوربوريشن » .

الصهيونية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية

أما في بريطانيا ، فتتحكم الصهيونية العالمية من خلال بيوتات المال العائدة لعائلة روتشيلد بأكبر مجمع لانتاج الاسلحة في أوروبا الغربية وهو فيكرز الذي ينتج السفن الحربية ، والغواصات النووية والدبابات والطائرات والصواريخ وتزيد قيمة انتاجه السنوية عن ٢٠٠ مليون جنيه استرليني وبلغت أرباحه في ١٩٧٠ خمسة ملايين جنيه .

وفي فرنسا يرأس الصهيوني مارسيل (داسو) وهو أحد أكبر الرأسماليين فيها الشركة المسماة باسمه والتي تنتج طائرات الميراج . وقد عملت مجموعة من الاخصائيين الاسرائيليين لفترة طويلة في مصانع داسو في انتاج الصاروخ أرض — أرض مد — ٦٦٠ المتوسط المدى . وعندما فرضت الحكومة الفرنسية حظرا على ارسال السلاح الى اسرائيل ارسلت خرائطه الى تل أبيب واستعملت في انتاج صاروخ « اريحا » في عام ١٩٧١ القادر على التزود برؤوس نووية .

وقد أقامت شركة توربوميكا الفرنسية التي يرئسها الصهيوني سيدلوفسكي مصنعا لانتاج محركات الطائرات النفاثة في اسرائيل مباشرة بعد فرض الحظر على شحن الاسلحة اليها .

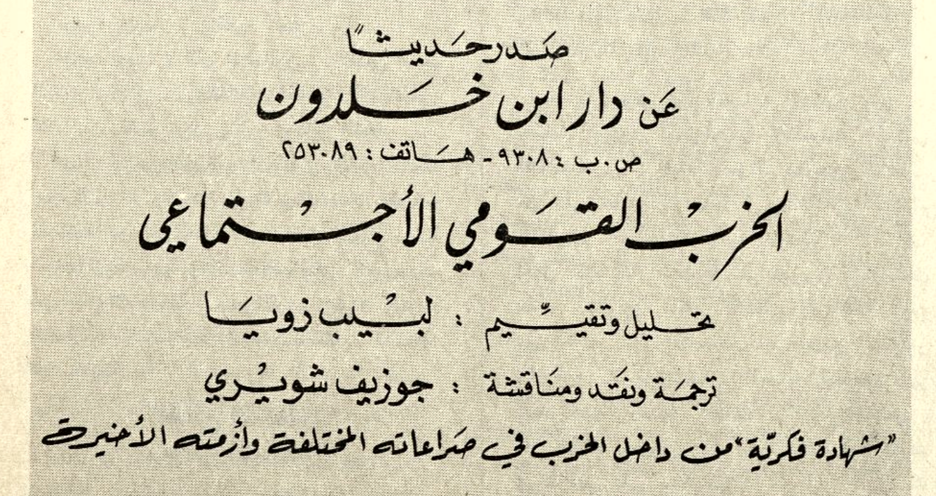
وفي ألمانيا الغربية يمنح هرمان ابس (من أقارب الليهمان في الولايات المتحدة) وهو مدير دويتشه بانك مساعدات ضخمة للصهاينة وهو يمثل مناصب الرئاسة أو نيابة الرئاسة في مجالس أكثر من ثلاثين من الشركات الاحتكارية الكبرى في صناعة الحرب بما فيها مجموعة كروب وشركة ديملر بنز لانتاج الدبابات والسيارات . وبالاضافة الى اعانات سرية فقد منح الدويتشه بانك قرضا لاسرائيل بقيمة ١٥ مليون دولار على مدى ١٥ عاما .

وترتبط باحتكارات الحرب في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا ودول غربية اخرى مجموعة المليونير الكبير الصهيوني هاري أوبنهايمر في جنوب أفريقيا الذي يحضر بانتظام « مؤتمر المليونيرين » في اسرائيل . وتبلغ موجودات امبراطوريته الصناعية حسب تقدير مجلة فرانس بريس ٥٠٠٠ مليون دولار . ويسيطر اوبنهايمر على انتاج المواد الاولية الاستراتيجية في جنوب افريقيا — اليورانيوم والنحاس والفاناديوم والكروم والرصاص بالاضافة الى ٣٢ بالمائة من انتاج العالم من الذهب و ٨٠ بالمئة من تجارة العالم بالماس

وبالاضافة الى سخائه في المعونات المالية الى حكومة تل أبيب ومساعدة رجال الاعمال الاسرائيليين في عقد صفقات مربحة في جنوب أفريقيا ، فان اوبنهايمر يسهل تسليم اسرائيل أعتدة حربية ثقيلة مصنوعة في جنوب أفريقيا . وعلاقته الحميمة بال روتشيلد وجاجنهايم وروكفلر وابس وغيرهم من كبار الصناعيين ورجال المال الذين يدعمون الصهيونية العالمية ليست سرا .

هذه نبذة فقط عن أهم الاحتكارات التي تقدم معونات مالية ودعما مباشرا للمؤسسات الصهيونية في الغرب وفي اسرائيل . ويشترك ممثلوها دوريا في «مؤتمرات المليونيريين» الذين يساعدون اسرائيل ماليا واقتصاديا .

ومع ذلك فان ارباحهم من بيع سلطات تل أبيب التوسعية الاسلحة تفوق ما تعلنه احتكارات الحرب عن مساعداتها « للدفاع» الاسرائيلي .



البحريـــن

من اساليب الارهاب :

وضعوا الشاعر حداد بالسيارة مقيداً بالأصفاد وداروا به في الشوارع كما كان يفعل الرومان بأسراهم !

- اعتصام اهالي المعتقلين على باب المجلس التأسيسي
- هاجس السلطة : الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي

البحرين — رسالة خاصة

يبدو ان السلطات البحرانية لم تستطع حتى ان تستمر في ديمقراطيتها المزيفة .. فالانباء عن حملة الارهاب والقمع المتزايدة قد انتشرت في معظم الصحف العربية الوطنية . وشهر مارس الخالد يجدد الاندفاع الثوري للطبقة العاملة ، رغم كل أكاذيب السلطة باسم الديمقراطية .

فبعد القمع الذي جوبه به التحرك الطلابي الاخير ، وفصل مزيد من العمال من دائرة الكهرباء تقوم السلطات هناك بشن حملة اعتقالات واسعة تشمل كل العناصر الشريفة ، وتفرض جو من الارهاب المباحثي والبوليسي بقيادة القسم الخاص الذي يتبع رئيس الوزراء مباشرة .

وتقول الرسالة الواردة من البحرين : « ان هناك تذمرا واسعا من قبل الجماهير وسخطا شديدا على الاساليب والاعتقالات الكيفية التي يمارسها الضباط الاردنيون .. والمرتزقة البلوش .. بقيادة رئيس المباحث هندرسون » .

فما حدث للشاعر البحراني المعروف قاسم حداد اثار اشمئزاز الجماهير ، فلقد وضع في سيارة — سيارة اودي — المانية — وهو مقيد بالاصفاد وداروا به في شوارع المنامة والمحرق . كما كان يفعل الرومان باسراهم ! ..

اما الاساليب التي اتبعتها المخابرات لاستفزاز اهالي المعتقلين فهي كثيرة . اذ تقوم — بحجة التفتيش — باتلاف المواد الغذائية كالسكر والارز عن طريق سكبها على الارض . وتروي الرسالة القادمة من البحرين انه : اثناء تفتيش بيت السيد يوسف الصباح واثر انتهائهم من ذلك قالت والدته لهم : « لقد نسيتم ان تحملوا معكم القنابل والاسلحة التي وجدتموها »

فردوا عليها : انقليها انت .

فقالت لهم : لا انتم الحمالون .. الذين اتلفتم السكر والارز .. لكننا نحن نعلم لماذا تعملون هكذا .. فانتم تريدون ان تربحوا التجار ..

بهذا الوعي الطبقي العفوي الذي تحمله هذه الام .. وغيرها من الامهات تجاه الطغمة الحاكمة من ال خليفة وحليفتها الطبقة البرجوازية .. ازداد الحقد لدى الفئات الوطنية المسحوقة .. واثارت هذه الحملة التعسفية ردود فعل لدى مختلف الفئات الجماهيرية .

أهالي المعتقلين ونواب الشعب !

وتبلور هذا السخط .. والذي بدأ يتحول قليلا قليلا الى تحركات عملية من قبل عائلات المعتقلين .. والذي يتلخص في التالي :

اولا : توجه اهالي المعتقلين الى المجلس التأسيسي (وهو المجلس الذي يناقش مسودة الدستور) من اجل مطالبته بتحديد موقف من قضية هذه الاعتقالات الكيفية . فلما حاولوا دخول القاعة منعوا من ذلك . . فقاموا بالاعتصام عند الباب من الساعة الثامنة حتى الحادية عشر .

بعد ذلك وصلت الشرطة النسائية — وهي مكونة حديثا لتفرض القمع على نساء البحرين — واحاطت بالاهالي واغلبهم من النساء .. وهددوهن بان هذا التحرك ليس في صالح المعتقلين ، وانهن بهذا العمل سيغضبن « الشيخ » (المقصود رئيس الوزراء خليفة بن سلمان) ، فرددن عليهن :

« اذا كان عملنا هذا يغضب الشيخ ، افلا نغضب نحن من جراء اعتقال اولادنا وازواجنا ، وتركنا بدون معيل . هذا الاجراء الا يغضبنا .. الم يفكر الشيخ بذلك » .

بعد ذلك وفي تمام الساعة الحادية عشر .. تصادف وجود استراحة لاعضاء المجلس التأسيسي .. فابتدأ النواب يخرجون للاهالي كل على حدة ! وعندما طرح الاهالي عليهم شكاويهم .. اخذ « نواب الشعب » ! — كما تقول الرسالة الخاصة — يتهربون بشكل سافر محاولين اقناع الاهالي بأن هذا ليس من شانهم .. وانهم هنا فقط لوضع الدستور واقراره !! بل وصلت العمالة ببعضهم الى انهم اخذوا يرددون اتهامات (القسم الخاص ، بان هؤلاء مخربون .. وان المخابرات عثرت في بيوتهم على مستمسكات مادية ! تثبت ارتباطهم بجهات سياسية .

الشاعر قاسم حداد

فكان رد الاهالي عليهم : بانه اذا كان الامر كذلك ، فلماذا لا يقدمون للمحاكمة العلنية .. حتى نعرف التهم الموجهة اليهم .

اما بعض النواب فلقد اظهر استياءه لهم المقرون بعدم قدرته على اتخاذ اي موقف ! وطلب منهم ان يذهبوا الى « الشيخ » ليطلبوا منه اطلاق سراح المعتقلين .

فكان الرد عليهم ايضا : باننا لم نأت لاستجداء صدقة من الشيخ .. وانما جئنا لكم انتم الذين تدعون بانكم نواب عن الشعب .. لكن اتضح لنا من مواقفكم انكم لستم اكثر من كراسي ومعاشات .

واخيرا خرج اليهم نائب رئيس المجلس التأسيسي عبد العزيز الشملان قائلا : بانني سأرفع مطالبكم الى الشيخ ! ..

القسم الخاص والملاحقات اليومية

ولم ييأس اهالي المعتقلين واخذوا في التحرك الواسع لاثارة هذه القضية وملاحقتها .. فلقد حاول الاهالي عدة مرات ان يسمح لهم بزيارة ابنائهم وازواجهم .. فرفضت المخابرات ذلك ، ولم تسمح لهم حتى بمجرد رؤيتهم من بعيد ، وعندما اصروا على ذلك اخرجوهم من « القلعة » وهي المقر المركزي للشرطة بالقوة . بل اكثر من ذلك فلقد قامت المخابرات باستجواب الاهالي كما حصل للسيدة صالحة عيسانزوجة السيد مراد عبد الوهاب .

وتحت اصرار الاهالي قام عدد من اعضاء المجلس التأسيسي بزيارة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان ، وطرحوا عليه بان الناس مستائين جدا من عملية الاعتقالات ، فكان رد الحكومة باننا وجدنا وثائق تدينهم في بيوتهم .. وهم يحاولون تأسيس فرع للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي !! فقيل لهم لماذا لا تقدمونهم للمحاكمة العلنية . اما الباقين فلماذا لا يطلق سراح الذين لا توجد ادلة عليهم . فتجاهل « هيجنز » الضابط الانجليزي الذي كان موجودا في الاجتماع هذا السؤال !! .

حملة أرهاب وملاحقة مستمرة

ومن الجهة الثانية يعيش شعبنا جوا من الارهاب البوليسي والملاحقة اليومية المستمرة للعناصر الشريفة .. فقوات الشرطة مستنفرة على اوسع نطاق وغالبيتهم من المرتزقة .. فكثفت دوريات المشاة في الاماكن العامة كالسوق ، وزادت الدوريات في السيارات .. حيث يوجد في كل « جيب » ٦ من الشرطة وخاصة في الليل ، كذلك انتشرت عناصر المباحث في كل مكان لمراقبة البيوت واماكن العمل .. وبيوت المعتقلين . هذا ومن الجانب الاخر استدعي عدد كبير من الشباب للتحقيقات المستمرة . فلقد القي القبض على السيد امين صالح كاتب القصة المعروف .. وعضو اسرة الادباء والكتاب في يوم ٦ — ٣ — ٧٣ .. واحتجز لمدة ٥ ساعات للتحقيق معه ، على ان يعود اليهم مرة اخرى للتحقيق .

كذلك القي القبض على السيد عبد العزيز الحسن عضو الهيئة الادارية لنادي البحرين بالمحرق في يوم ٧ — ٣ — ٧٣ واجريت التحقيقات معه .

وفي يوم الخميس ٨ — ٣ — ٧٣ تم اعتقال الشاعر المعروف علي عبد الله خليفة من مكان عمله بعد مداهمة بيته وتفتيشه .. وتم احتجازه اكثر من نصف يوم .

ومن هذه التحقيقات التي تمت مع هذه العناصر الشريفة يتضح افلاس السلطة السياسي على مستوى الشارع وفي البحث عن الادلة المادية عليهم .

●●●

وتقول الرسالة الواردة من البحرين : « ان الهاجس الذي يسيطر على تفكير السلطات الرجعية هنا هو الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .. وكانت تطالب المعتقلين بان يعترفوا بانهم عناصر تابعة لهذه الجبهة ».

اضطهاد الطلبة العرب في أمريكا

— حملات الضغط والتخويف التي يتعرض لها الطلبة العرب في امريكا ما زالت مستمرة
— التحقيقات شملت أكثر من ثلث الطلبة والبقية تأتي
— أجهزة الاستخبارات تنشط ضد الطلبة العرب مستخدمة دائرة الهجرة وغيرها .

ما زالت حملة الارهاب التي بدأت المخابرات المركزية الامريكية بشنها ضد الطلبة العرب في الولايات المتحدة منذ أيلول الماضي مستمرة حتى الان .. وتؤكد المعلومات الواردة أن العديد من هؤلاء قد صدرت بحقهم مذكرات ترحيل وأن البعض قد رحل فعلا بعد وجود مخالفات بسيطة في اجازات سفرهم .. وقد شملت التحقيقات مع الطلبة العرب أكثر من ثلث مجموع هؤلاء في الولايات المتحدة وهي نسبةعالية الى ابعد الحدود .. وتنشر «الحرية» أدناه نص مقال كتبته احدى محررات « الكريتشيان ساينس مونيتور » احدى أكبر الصحف اليومية الامريكية وأكثرها شهرة .

والمقال يؤكد بعض الحقائق ويثير بعض الموضوعات التي لا بد من تسجيلها :

١ — تحرص الولايات المتحدة على عدم ترحيل الاجانب لاسباب سياسيه مباشرة الا في الحالات القصوى محاولة الادعاء بانها دولة ديموقراطيةتسمح بحرية الراي الى أوسع نطاق ، ومن هنا فان الولايات المتحدة تستخدمأجهزة دائرة الهجرة لايجاد مخالفات لقوانين الهجرة وما أكثر هذه المخالفات وقد سكتت عنها بل وسمحت بها أجهزة دائرة الهجرة نفسها ، فاذا قلنا الان أن بعض الطلبة العرب قد اجبروا على الرحيل فان الاجهزة الامريكية تجيب « أن هؤلاء قد رحلوا بأنفسهم بعد وجود مخالفات أو بعد التحقيق في اجازات سفرهم » !

٢ — أن حملة الارهاب التي تشنها الاجهزة الامريكية ضد الطلبة العرب ليس المقصود منها أمن امريكا الداخلي . الا ان هذه الحملة تهدف الى تخويف وارهاب الطلبة العرب وخاصة المناصرين للقوى التقدمية في البلاد العربية وفي طليعتها حركة المقاومة الفلسطينية ، والتخلص من الناشطين بين صفوفهم وارهاب الاخرين وتخويفهم بحيث يقضى على منظمة الطلبة العرب التي كان لها دور بارز في متابعةالاحداث العربية وممارسة الضغوط على طريق الحركة التقدمية العربية . ولعل هذا المقال الذي نقدمه للقارىء وعلى الرغم من التمظهر بالموضوعية ليس الا رسالة للطالب العربي بأنه مراقب وعليه تجنب التأييد المباشر وغير المباشر ليس لحركة المقاومة فقط بل ولكل الحركات التقدمية العربية .

٣ — في رسالة وجهتها الهيئة الادارية لمنظمة الطلبة العرب للسنة الحالية ٧٢ — ٧٣ الى الحكومات العربية جميعا ، طالبت المنظمة الحكومات العربية التدخل بكافة الوسائل لحماية الطالب العربي من تدخل المخابرات الامريكية التعسفي الا ان احدا من هذه الحكومات لم ينهض لحماية الطلبة والمبعوثين وتوفير جو دراسي بعيد عن التخويف والترهيب وكابوس الترحيل الامر الذي لا يسعنا السكوت عنه في مرحلة يشتد فيها التواطؤ ضد القضية الفلسطينية .

٤ — ان حملة الارهاب لم تكن مقصورة على الطلبة العرب بل تعدتهم الى المواطنين الامريكيين من أصل عربي على الرغم مما يتمتع به هؤلاء من حقوق المواطنية في بلد « ديموقراطي » ، أن حملة الارهاب ضد ما يسمى بالارهاب العربي تهدف الىفصل المواطن الامريكي العربي الاصل عن التعاطف بأي شكل من الاشكال مع القضية الفلسطينية تسهيلا للجهود الامريكية المبذولة على طريق التسوية السياسية لحساب اسرائيل . ومن الطبيعي ان نجد أجهزة الاعلام الامريكية تروج الحديث عن موضوع « الترهيب » الامريكي للعرب ليس بقصد اثارة هذا الموضوع في وجه السلطات بقدر ما هو بقصد اثارة هذا الموضوع في وجه العرب والمواطنين الامريكيين من أصل عربي . .

٥ — ان الحركة الصهيونية ذات الجذور المتأصلة في المجتمع الامريكي تعرف كيف تستخدم موضوع « الارهاب العربي » وتعبئة المجتمع الامريكي ضد المواطنين العرب والمواطنين من أصل عربي دون أن يكون لاجهزة الاعلام العربية ، ومنها مكاتب جامعة الدول العربية ، اية خطط للمواجهة على الرغم من ميزانياتها الضخمة . وهذا هو نص المقال كما نشرته الصحيفة الاميركية :

الطلبة العرب في الولايات المتحدة يتعرضون لحملة ضغط واسعة

بقلم : شارلوت سايكوبيسكي

— الشعور بالمرارة وخيبة الامل ينمو تدرجيا بين الطلبة العرب والجاليات العربية في امريكا نتيجة حملة حكومية شاملة تهدف الى مواجهة الارهاب في الولايات المتحدة .

— فمنذ الدورة الاولمبية في ميونخ التي قتل فيها أحد عشر اسرائيليا قامت دائرة الهجرة والتوطين (اي. ان. اس) والمكتب المركزي للمخابرات (اف. بي. اي.) بمراقبة الاف العرب وخاصة من الطلبة والمواطنين الامريكيين من اصل عربي في جميع انحاء الولايات المتحدة .

— وهذه التحقيقات جرت وما زالت تجري بناء على أوامر مركزية . ومع ان تكتيكات التحقيقات قد خففت ولطفت بقدر الامكان الا أن الشكاوى ما زالت تسمع حول أن العرب الاجانب أصبحوا موضع تحقيقات غير قانونية حول وجهات نظرهم السياسية كما انهم أصبحوا موضع تطبيق تعسفي جائر لقوانين الهجرة .

— ولقد ظهرت اتهامات مشابهة حول اضطهاد العرب الى السطح في كل من ألمانيا الغربية وفرنسا ، حيث اتخذت خطوات مشابهة لضمان الامن الداخلي .

— « انها معركتنا العاتية » هذا ما يقوله أحد السكان من العربوقد فقد كل حماس ،«ان وسائل الاعلام الامريكية ساعدت في خلق الصورة التي تجعل من لفظة «العرب» لفظة مرادفة للارهاب وكلما قام مندوب من دائرة الهجرة أو المخابرات المركزية بزيارة منزل أحد العرب ،فان هذا الاخير يصبح فورا موضع شك واتهام في أعين الجميع . ان «اليهود» أقوياء وأصحاب نفوذ في هذه البلاد ، والوصول الى البيت الابيض في متناول أيديهم دائما في حين ان المسؤولين عن الاتصال هناك عندهم القليل من التعاطف مع العرب في هذه البلاد » .

— قانونيا ، ليس لدائرة الهجرة صلاحية التعاطي في الاراء السياسية للناس ، وكل ما تستطيع عمله هو البحث في المخالفات القانونية التي يرتكبها البعض مثل عدم أعلام السلطاتعن تغيير عنوانه أو العمل بدون ترخيص . الا انه في حالات متعددة نجد موظفي دائرة الهجرة المحليين يمارسون الضغوط على الطلبة العرب لمعرفة مواقفهم السياسية سائلين اسئلة كالسؤال التالي : « هل تؤيد الفتح « المنظمة الفلسطينية ؟ » . والاجوبة هي التي تحدد ما اذا كانت المخابرات المركزية ستدعو للتحقيق أم لا .

— ان جيمس ف. غرين ، المفوض المساعد للعمليات في دائرة الهجرة ، يعترف أن بعض الموظفين المتدفعين قد تخطوا صلاحياتهم في هذا الميدان عندما يبحثون في النشاطات السياسية ويقول : لقد صعقنا عندما علمنا بهذا وقد اتخذنا الاجراءات بحق البعض ووضعنا حدا لهذا » .

التحقيق يشمل حوالي ٣٥٠٠ عربيا

— وفقا للمعلومات الرسمية لدائرةالهجرة، شملت التحقيقات حوالي ٣٥٠٠ طالبا وزائرا عربيا منذ أن بدأت الحملة في شهر أيلول المنصرم . لم يرحل أحد بعد فيما يقول السيد غرين الا ان ١٩ شخصا قد تركوا الولايات المتحدة نتيجة البحث في اجازات السفر التي يحملون ، يضاف الى هذا ١٠٦ هم الان فيمرحلة الترحيل وشخص واحد في الاعتقال الاحترازي .

— يبلغ عدد الطلاب الان حوالي (تسعةالاف) في الولايات المتحدة فيما يقول السيد غرين

والتحقيقات تجري حول مخالفة قواعد الهجرة واصولها .

— الا ان المتزعمين بين العرب — الامريكيين يقولون ان الحملة تعسفية ، فالدكتور محسن البيلي مدير المؤسسة الاسلامية في كاليفورنيا الجنوبية مثلا ، يوافق أن بعض الطلاب العرب في الولايات المتحدة يخالفون قواعد الهجرة عندما يحصلون على عمل جانبي مؤقت لدعم انفسهم ماليا ، الا انه يؤكد ان دائرة الهجرة كانت تغض النظر عن هذا الامر في السابق في حين انها تعتبر مخالفة من هذا النوع عذرا للتحقيق في ميول الطلاب السياسية الان .

— في محاورة تلفونية مع الدكتور البيلي قال أن ٣١ طالبا عربيا ، أكثرهم من سوريا ولبنان، ينتظرون ترحيلهم الان بين لحظة واخرى في منطقة جنوب كاليفورنيا وحدها . وان مؤسسته وبعض الاشخاص الاخرين قد وضعوا مبلغ (أحد عشر الف دولار) ككفالة مالية لاحد عشر طالبا من بين هؤلاء . وان احدهم وهو فلسطيني قد اعتقل لانه قد هدد في لحظة غضب بالالتحاق بالمقاومة . « فلا يبدو ان هناك نهاية لهذا »هذا ما يقوله الدكتور البيلي : «وليس عندي شك في أن هذا الارهاب التعسفي هو من مخلفات حادثة ميونخ وانه مجرد ترديد لما حدث لليابانيين هنا أثناء الحرب العالمية الثانية . بالامس اليابانيون . واليوم العرب ، ومن أدرانا دور من في الغد ؟ »

« في نفس الوقت ، تؤكد لجنة من المؤولين على مستوى الوزارة اسسها الرئيس نيكسون بعد حادثة ميونخ ان استمرارية عمليات التخريب في أنحاء العالم تتطلب اتخاذ الخطوات اللازمة . فالتقارير حول امكانية نشاطات غير قانونية للطلاب العرب تتلقى يوميا وهؤلاء يجب أن يلاحقوا حتى لو كانت هذه التقارير ليست الا مجرد اشاعات .

لا بد من المراقبة

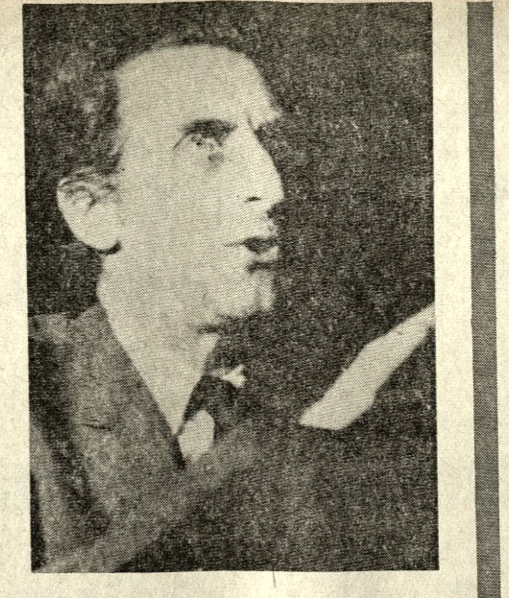
— ومظهر اخر من مظاهر حملة محاربة ما يسمى « بالتخريب » في أحد برامج الحكومة الامريكية المسمى « حملة بولدر » التي بمقتضاها يحجب اعطاء اجازات الدخول الى امريكا للعرب وللاشخاص ذوي القرابة مع العرب حتى توافق اجهزة المخابرات الامريكية على ذلك. أما العرب « المعروفون جيدا » للسفارات الامريكية في الخارج فانه يمكن منحهم هذه الاجازات بدون فترة الانتظار والتحقيق المطلوبة والتي تحتاج الى فترة خمسة أيام على الاقل (وهذه الفترة قد تستمر الى أكثر من شهر في حالات اخرى)

— فمنذ عملية ميونخ حقق في طلبات ثمانية وعشرون ألف عربي كما يقول المسؤولون من بين هؤلاء رفض طلب اربعة أشخاص نظرا لوجود علاقات لهم مع المنظمات العربية الناشطة ، في حين أن ١٥ طلبا ما زالت تحت اعادة النظر ..

— وفي حين يؤكد الاداريون الرسميون في المؤسسة الحاكمة على ضرورة السهر ، يشير العرب — الامريكيون الى انه ليس هناك أي داع من التخوف من « التخريب »العربي في الولايات المتحدة ، وان الحملات السائرة الان ضد العرب قد اساءت الى هؤلاء وخوفت الاجانب والمواطنين من الحديث في موضوع النزاع العربي — الاسرائيلي .

في ديترويت ، قال السيد عابدين جباره رئيس منظمة خريجي الجامعات الامريكية العرب أن كثرة الشكوى من تدخل المخابرات في شؤون الطلبة العرب بدأت بالهبوط ، الا ان المخابرات المركزية ما زالت تجمع المعلومات عن الطلبة والمواطنين العرب في امريكا . والسيد عابدين جباره نفسه قد تعرض لحملات المخابرات المركزية بسبب موقفه من القضية الفلسطينية.

— « نستطيع ان نخلص الى القول » كما يقول السيد جباره : « ان هذه الحملة لاتهدف الى تأمين الامن الداخلي لمصلحة الحكومة الامريكية — ذلك لانه لم يكن هناك أي نشاط عربي في الولايات المتحدة — وانما تهدف الى توقيف النشاط الطلابي العربي المؤيد للنضال الفلسطيني » .



مقابلة مع لاكوتور:

الوضع في الهند الصينية بعد اتفاقية باريس

بمناسبة مروره في بيروت ، اجرت « الحرية » مقابلة حول الوضع في الهند الصينية مع السيد جان لاكوتير ، صحفي في جريدة « الموند » ومجلة « النوفيل ابسرفاتور » واخصائي في شؤون الهند الصينية :

س — ما رأيك باتفاقيات باريس التي وضعت حدا للحرب في فيتنام؟ هل قدم الفتناميون الشماليون والثوار الجنوبيون تنازلات جوهرية من اجل الوصول الى هذه الاتفاقيات؟ ما رأيك بمستقبل هذه الاتفاقيات ؟

ج — تمثل اتفاقيات باريس بالنسبة للفيتناميين الشماليين وللثوار الجنوبيين تراجعا تكتيكيا وانتصارا استراتيجيا في آن معا . فهي تمثل تراجعا تكتيكيا من حيث تكريسها لوجود ثيو ، ولو بصورة مؤقتة ، في الحكم ، ولان الحكومة الائتلافية التي تضم القوى الرئيسية الثلاثة في فيتنام الجنوبية لم تشكل ولان سيطرة ثيو ما زالت قائمة على الجيش الجنوبي ، هذا الجيش الذي يشكل اداة قمع ضخمة .

ولقد تم هذا التراجع التكتيكي في شهر تشرين الاول ١٩٧٢ اي قبل ان تشن الولايات المتحدة غاراتها الاجرامية على فيتنام الشمالية — فالولايات المتحدة لم تتمكن من الحصول على اي تنازل اضافي عن طريق الغارات — ان كل ما حصل عليه نظام ثيو هو ان تكون المراقبة الدولية مشددة اكثر مما كان متفقا عليه .

بالمقابل حصل الثوار على تنازل مهم جدا من قبل الامريكيين والفيتناميين الجنوبيين — اذ تطرقت اتفاقيات باريس لموضوع المعتقلين السياسيين في الجنوب —

لقد قلت ان الثوار احرزوا انتصارا استراتيجيا ، واضحا — اذ حصلوا على تنازلات هائلة : جلاء القوت الاميركية بشكل سريع ، اعلان وحدة فيتنام ، التأكيد على مبدا حق تقرير المصير ، الاعتراف الدولي بالحكومة الثورية المؤقتة —

ان اتفاقيات باريس تشكل من هذه الناحية خطوة تاريخية الى الامام وانتصارا اكيدا، ولكنها تتضمن مخاطر عديدة اهمها ان مستقبل الحكم في الجنوب سيتقرر عن طريق انتخابات عامة . ومن المعلوم ان ثيو لا يزال يتحكم بقسم كبير من سكان فيتنام الجنوبية ولديه من وسائل الضغط ما لا يستهان به . « فبرجوازية الدولار » ، التي تشكل الدعامة الاساسية للنظام ، تسيطر بصورة مباشرة على الجيش ، والبوليس والادارة .ولكن يمكن تخطي مخاطر الانتخابات اذا ما تم الافراج عن المعتقلين السياسيين ، عملا بالاتفاقيات والذين يستطيعون ، مع الحكومة الثورية المؤقتة ، احباط مخططات ثيو .

س — هدد نيكسون مؤخرا باعادة الغارات الجوية ضد فيتنام الشمالية اذا ما استمر ، على حد قوله ، تدفق الاسلحة والجنود الشماليين الى فيتنام الجنوبية — ما رايك بهذا التهديد ؟

جواب — لا يمكننا استبعاد احتمال اعادة الغارات الاميركية ضد فيتنام الشمالية بصورة مطلقة .. فالانسحاب الاميركي من فيتنام هو نتيجة اختيار له اولويته دون شك ولكنه عرض للتبديل . والبرهان على ذلك هو ان القواعد الاميركية في فيتنام نقلت الى تايلندا وان القوات الاميركية لا تزال تشارك في القتال الدائر في كل من كمبوديا ولاوس . المسؤولون الاميركيون يريدون الانسحاب من فيتنام ولكنهم يرفضون ان يدفعوا ثمن هذا الانسحاب . وثمن هذا الانسحاب انما هو هزيمة حلفاء اميركا في المنطقة ،على الامد المتوسط او البعيد . وانـي لاتساءل على اي حال عن مدى صحة الحجة التي لجأ اليها نيكسون للتهديد باعادة الغارات (ارسال ٥٠ الف جندي و ٣٠٠ دبابة الى الجنوب) .

كما استغرب ان يمنح الفيتناميون الشماليون الذين برهنوا عن ذكاء سياسي كبير حجة لنيكسون لكي يتدخل من جديد . خاصة وان هدف الشمال ليس غزو الجنوب ، فالمهمة الرئيسية التي يعمل من اجلها الفيتناميون الشماليون ، الى جانب استمرار دعمهم للحكومة الثورية المؤقتة ، انما هي اعادة تعمير بلدهم التي الحق بها القصف الاميركي اضرارا بالغة .

س — لقد تحدثت الصحافة الغربية كثيرا اثناء زيارة نيكسون الى بكين ومن ثم الى موسكو عن صفقة عقدت بين الولايات المتحدة والصين من جهة ، والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من جهة اخرى ، فما رأيك في هذا الموضوع ؟

جواب — يوجد دون شك لدى كل من الطرفين الصيني والسوفياتي رغبة في ايجاد جو من التفاهم على الصعيد الدولي، فالصين تعطي اليوم الاولوية في سياستها الى حل مسألة تايوان والى الوضع على الحدود مع الاتحاد السوفياتي والى تحقيق المهام الاقتصادية الداخلية .

وكانت الصين تطالب بانسحاب القوات الاميركية من فيتنام فكان لها ذلك .

وقد تم هذا الانسحاب دون ان تبدل الصين من موقفها المبدئي . فالاميركيون هم الذين بدلوا مواقفهم .

اما بالنسبة للسوفيات ، فهم ايضا يريدون جوا من الانفراج الدولي . فقد دخلوا مع الولايات المتحدة بمباحثات تجارية ضخمه لا يمكن لها ان تثمر الا في جو من التفاهم . ولكني لا اعتقد ان تكون قد تمت «صفقة» في هذا الموضوع .

س — كيف تنظر الى الوضع في لاوس وكمبوديا بعد اتفاقيات باريس ؟.. وما رأيك بمستقبل هذين البلدين ؟

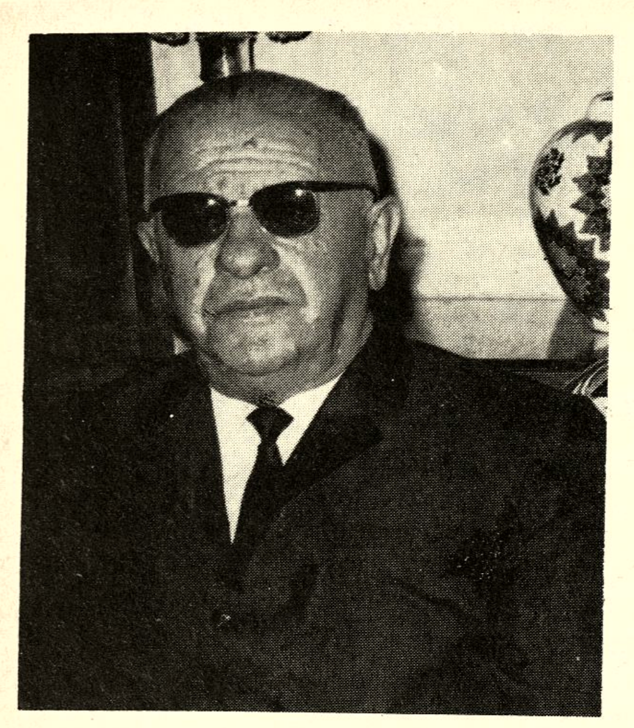
جواب — فيما يتعلق بلاوس ، اصبح الحل وشيكا ، وقد يطرح في اية لحظة الا انه لا يزال مرتبطا بالوضع العام في الهند الصينية ، ويمكن القول انه توجد اسس موضوعة لهذا الحل كما انه توجد نقاط اتفاق عديدة بين الاطراف المتصارعة .

ولكن الوضع في كمبوديا يختلف كثيرا اذ انه اكثر تعقيدا . ويمكن القول انه لولا التدخل الاجنبي لكان الثوار قد انتصروا منذ فترة طويلة . فهم يسيطرون على القسم الاكبر من كمبوديا ويتمتعون بتأييد الاكثرية الساحقة من السكان . ولكن التدخل الخارجي هو الذي يقاوم هذا الانتصار . وهذا التدخل ياتي من طرفين :

الولايات المتحدة التي لا تزال حتى الان تحاول ان تنقذ ما يمكن انقاذه من نظام لون نول ، والاتحاد السوفياتي الذي يعتبر ان انتصار الثوار في كمبوديا يعني انتصار الصين .

الا انه يمكنني القول ان الثوار الكمبوديين ليسوا مرتبطين بالصين ارتباطا ذيليا . وموقفهم العدائي من الاتحاد السوفياتي انما هو ناتج عن موقف السوفيات تجاههم. واني لمتأكد ان اي تغيير في موقف الاتحاد السوفياتي منهم سيقابل بالمثل على الرغم من تشدد سيهانوك في موقفه العدائي من السوفيات .

فدور سيهانوك في الثورة لا يزال هامشيا الى حد كبير وقيادة الثورة الفعلية ليست بيده بل بيد العناصر الماركسية اللينينية الواعية التي تقود « الفونك » والتي تبني مواقفها بناء على التحليل العلمي للاوضاع .



تدخل الجيش في السياسة الرسمية :

القمع يغلب على الاصلاح

جمدت الازمة السياسية التي فتحتها انتخابات الرئاسة التركية بانسحاب المرشحين الرئيسيين: تكين آريبون مرشح حزب العدالة والجنرال السابق فاروق غورلر مرشح الجيش ، وذلك لفتح المجال امام التجديد للرئيس الحالي جودت صوناي لفترة سنتين ، وكانت هذه الخطوة الاخيرة قبل أن يقوم البرلمان باجراء تعديل دستوري يسمح بموجبه بالتمديد لصوناي . وقد وافق ٦٦ نائبا من الذين ينتمون الى حزب الشعب الجمهوري (قاعدته في الفئات المتوسطة والجيش) في البرلمان على فكرة التمديد .

ويمثل حزب العدالة في تركيا نفوذ الاغوات (كبار الاقطاعيين) في الريف وتحالفهم مع الكومبرادور وهو يتمتع بالاعتماد على الاقطاع برصيد فلاحي كبير (في عام ٦٥ حصل على ٥٢،٩ بالمئة من الاصوات وبالتالي على اغلبية الحكومة) .

وفي آذار عام ٧١ ، استقالت الحكومة التي كان يسيطر عليها حزب العدالة ، على اثر المذكرة التي وجهها كبار ضباط الجيش الى رئيس الجمهورية يطالبونه باستقالة حكومة ديميريل وتشكيل « حكومة قوية قادرة على انهاء حالة الفوضى التي تعيش فيها تركيا وتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي ينص عليها الدستور بروح كمالية (نسبة الى مصطفى كمال آتاتورك) وتطبيق القوانين التي تحمي الاصلاحات الكمالية » .

وامهلوا الحكومة الجديدة التي يريدونها « قوية محترمة فوق مستوى السياسات الحزبية » أن تحقق اصلاحات من بينها الاصلاح الزراعي والتربوي ووضع قانون جديد للانتخاب.

لقد تم التدخل الواضح لجنرالات الجيش في ظرف اشتدت فيه الازمة الاقتصادية وازمة الغلاء في البلاد وكثرت عمليات العنف ضد المؤسسات الاميركية ، (وابرزها عملية خطف اربعة من رجال سلاح الجو الاميركي التي شغلت اكثر من ٢٠ الف شرطي تركي) .

وقد اعلن الرئيس التركي جودت صوناي ، في حينها ، تاييده للقوات المسلحة « التي تريد التذكير بالدور الذي يكلفها به الدستور والقانون لانه لا يكفي انشاء نظام ديمقراطي من اجل تحقيق الاصلاحات التي ينص عليها الدستور ». وكلف نهاد اريم ، الذي استقال من حزب الشعب الجمهوري ليكسب صفة الاستقلال التي اشترطها العسكريون ، تشكيل حكومة ائتلافية ضمت اغلبية حزب العدالة الاكثري وان لم تعكس اكثريته النيابية ، وعكست بقية المناصب اتجاه العسكريين الاصلاحي .

تزاوج القمع ومحاولات الاصلاح

وكانت حكومة « الوحدة الوطنية » هذه خطوة حاسمة على صعيد تعزيز تدخل الجيش والتحضير ، ربما ، لتسلمه المباشر للحكم . والواقع ان الجيش كان قد لعب دورا محوريا في فترات حاسمة من تاريخ تركيا الحديث : اعوام ١٩٠٨ و ١٩٢٢ و ١٩٦٠ وكان يعبر فيها عن النقمة والمطالبة بالاصلاحات لدى قطاعات واسعة من الشعب .

وكان اخرها ، تحرك ضباط البحرية التركية حيث وجهوا نهاية عام ٦٩ كتابا كماليا الى الحكومة ينتقدون فيها رجعيتها وعجزها ، على اثر الوضع المتازم في البلاد ذلك العام اذ اضرب حوالي ١٥ الف معلم من اجل تحسين وضعهم الاجتماعي والثقافي وحق الاضراب ، واضراب حوالي ٤٠٠ الف موظف بمطالب مشابهة .

ففي وضع كوضع تركيا خاضع لسيطرة ثالوث كبار الاقطاع والبرجوازية الكومبرادورية والقواعد والمؤسسات الاميركية وحيث تسمح بدائية الانتاج الزراعي في الريف وطفيلية البورجوازية المدينية بعلاقتها بالرأسمالية الغربية باستمرار العلاقات السياسية المتخلفة في الريف (قاعدة سيطرة الاغوات وحزب العدالة) يبرز الدور السياسي للجيش القوة المنظمة الوحيدة في البلاد في ظل غياب طبقة عاملة قوية . وقد شكل الجيش محور المعارضة التي تضم فئات البرجوازية المتوسطة والانتلجنسيا البيرقراطية والجامعية في مواجهة سيطرة حزب العدالة .

الا ان حكومة «الوحدة الوطنية» التركية التي كانت تملك ثقة الجيش لم تتمكن من انهاء تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فمن اين لحكومة اصلاحية وان سارت على المبادىء الكمالية ان تحل ازمة ناتجة عن السيطرة الامبريالية المتزايدة على تركيا وهي لا تستطيع القيام باصلاح زراعي جذري يطلق الثروات الهائلة في الريف التركي ؟ وتركيا تشهد الافلاس المتسارع للافكار والمواقف الاصلاحية الرامية الى تحقيق «العدالة الاجتماعية» على اساس المبادىء الكمالية وهي الافكار التي حملتها حكومة « الوحدة الوطنية » .

وكان طبيعيا في هذه الظروف ان يطغى وجه القمع على وجه الاصلاح ، فتقدمت الحكومة بقوانين ترمي بوضوح الى تدعيم جهاز القمع الموضوع تحت تصرف السلطات العسكرية بات تعتبر دستور عام ١٩٦٠ — الذي وضع بعد انقلاب ١٩٦٠ على يد حزب الشعب الجمهوري والضباط الاصلاحيين الشباب — « ترفا » لا يتلاءم مع الاوضاع التركية . وشهد القمع تصاعدا ملموسا تجاه الحركة الكردية المناضلة والطلاب اليساريين خاصة. واتسعت رقعة الاعتقالات حتى تعرضت لاناس معروفين بمواقفهم الديمقراطية والليبرالية او بانتمائهم لليسار المعتدل وقد اعتبر ذلك تمهيدا من قبل العسكريين — القابعين وراء الحكومة — للعودة الى الحكم في حال تدهور الامور وعجز الحكومة المدنية عن فرض سيادة الامن والنظام البرجوازيين .

عودة الى نتائج الانتخابات

انتخابات الرئاسة الرسمية الاخيرة شهدت محاولات الجنرالات لتشديد قبضتهم على الحكم وان كانت تعكس ايضا ترددهم في تنفيذ انقلاب عسكري على الطريقة اليونانية يضعهم في وجه معارضة مدنية قوية لا سيما من قبل حزب العدالة المسيطر على الريف ، الى جانب معارضة الحركة الديمقراطية واليسارية .

فمرشحهم غيرلر قد استقال من رئاسة الاركان وعين عضوا في مجلس الشيوخ بدلا من احد الشيوخ الذين دفعوا للاستقالة . وذلك بهدف واضح اذ ان حق الترشيح للرئاسة محصور في اعضاء مجلس الشيوخ او مجلس النواب (ويفوز من يحصل على ثلثي اصوات المجلسين) ومورس ضغط شديد على الشيوخ والنواب من اجل حملهم على التصويت لمرشح الجيش . ويبدو ان هذه المحاولات لم تنجح ، واضطر الطرفان الرئيسيان مرشح حزب العدالة ومرشح الجيش ، للانسحاب والتمديد لصوناي المعروف على كل حال بتاييده لتدخل القوات المسلحة مما يسمح بالقول ان مسيرة العسكر نحو تشديد قبضتهم على الحكم لم تهزم ولم تتوقف وان تحول دونها بالتاكيد مواقف الاحزاب التقليدية التي تخاف تصاعد التحركات المطلبية والمعادية للوجود الاميركي التي تخوضها الجماهير التركية والكردية بكافة اشكال النضال .

حقيقة «الثورة البيضاء» في ايران

يحاول شاه أيران ان يظهر نفسه بانه قائد « ثورة بيضاء ». وتقوم أجهزة اعلامه بنشر ذلك داخليا بالطبع . ولكن اجهزة الاعلام الايرانية لم تكتف بذلك . بل اخذت تروج هذه الدعاية خارج ايران وخاصة في بعض الصحف العربية ، وقد نشرت الصحافة العربية — في الفترة الاخيرة — اعلانات مباشرة وغير مباشرة عن الثورة البيضاء التي يقودها الشاه ، وعن الاصلاح الزراعي في ايران ، وعن توزيع الاراضي على الفلاحين !

ولم تنس بعض الانظمة المشابهة لنظام الشاه (كنظام المغرب) ان تقلد أساليب الشاه فاخذت بدورها تدعي أنها توزع الاراضي على الفلاحين ! .

هذه الدراسة تلقي ضوءا على حقيقة ثورة الشاه البيضاء خاصة في ميدان الاصلاح الزراعي .. وقد نشرت هذه الدراسة بالمجلة الايرانية النظرية (ثورة الجماهير) الناطقة بلسان المنظمة الثورية الايرانية .



الثورة البيضاء بهراوات الشرطة !

ان الشاه يدعي بان اصلاحاته الزراعية قد قضت على جذور النظام الاقطاعي في ايران وحررت الفلاحين ، ولم يبق مزارع الا وله قطعة ارض . ان هذه الادعاءات ليست سوى ثرثرة فارغة . ولاظهار كذب هذه الادعاءات ، سوف نشير باختصار الى بعض جوانب الاصلاح الزراعي ، من الناحية الكمية والنوعية .

١ — في مجال كمية الارض المباعة للفلاحين: لا ريب ان الاحصائيات الرسمية لا تصلح أساسا للاعتماد عليها في هذا المجال ، لان الاحصائيات الرسمية مخططة ومهياة بحيث تخدم خطوات الحكومة نفسها ، وقد هيئت هذه الاحصائيات من موقف معاد للفلاحين . وعلى الرغم من ان التحقيق والدراسة المباشرة على أساس ماركسي — لينيني لم يجر لحد الان وليست لدينا احصائيات علمية ، لذلك سوف نستشهد باحصائيات السلطة نفسها .

حسب الاحصائيات الرسمية التي نشرت بعد الانتهاء من (توزيع الاراضي) من كانون الثاني ١٩٦١ الى حزيران ١٩٧١ فان التغييرات في ملكية الارض قد جرت على الشكل التالي :

في المرحلة الاولى ، مجموع ١٧٢٩٧ قرية (سواء كانت كلها ملكا للاقطاعي او بعضها) قد بيعت الى ٧٦١٩٣١ عائلة مزارعة .

في المرحلة الثانية : بيعت الاراضي الى ١٥٦٠٢٦ مزارع حسب تقسيم الارض وفق نسبة ربع الارض و ٥٧٣٨١ عن طريق البيع العادي، وفي هذه المرحلة نفسها ، اجر الاقطاعيون اراضيهم الى ١٢٢٢٢٦١ زارعا، لمدة ٣ سنوات او اكثر .

الاراضي .. بأيدي من ؟

وحسب ميزانية البنك المركزي (نهاية شباط ١٩٧٠) توجد في ايران ٥٤٤٨٠ قرية و١٩٥٥٧ مزرعة .

لا شك ان هذا العدد ليس صحيحا ، لان بعض الاقطاعيين استطاعوا بالتعاون مع موظفي الدولة تخليص بعض قراهم من التوزيع ، ولكن على اية حال سوف نتخذ هذا الرقم اساسا لحسابنا . بما ان ٨٥ بالمئة من الاراضي المزروعة في البلد او ٨٥ بالمئة من قرى البلاد باسرها كانت بايدي الملاك قبل (الاصلاح الزراعي) ووفقا لحسابات مجلة « الدراسات الاقتصادية » لجامعة طهران (آذار ١٩٦٤) ان في ١٣٠٩٤ قرية قابلة للبيع، والتوزيع كانت ٣٧٨٨ منها ملكا صرفا للاقطاعيين و ١٠١١٦ قرية منها كانت موزعة بين ملكية الاقطاعيين والفلاحين ، وهكذا في المرحلة الاولى فان مجموع ١٧٢٩٩ قرية ، كانت ٢٧ بالمئة منها (اي ٥٥٧٠ قرية) ملكا صرفا للاقطاع و٧٣ بالمئة منها (اي ١١٧٢٧ قرية) غير ذلك .

واذا فرضنا بان ملكية هذه القرى بصورة عامة مناصفة بين الاقطاعيين والفلاحين ، اي ان ٣/٦ منها فقط كانت ملكا صرفا للاقطاعيين نتوصل الى ان عدد القرى المباعة في المرحلة الاولى ١١٤٢٣ قرية ، اي ما يساوي ٢١ بالمئة من قرى ايران كلها ، وفي الواقع انه في نهاية هذه المرحلة ، ظلت ٦٤ بالمئة من قرى ايران بأيدي الملاكين .

في المرحلة الثانية ، التي تدعى بمرحلة المصالحة بين السادة والرعية ، في قسمها الاول فقط حصل ٥٧٣٨١ عائلة مزارعة على الارض عن طريق بيع الاراضي ، وكذلك ١٥٦٣٤٦ عائلة حصلت على الارض عن طريق توزيع الارض بنسبة ربعها . وفي القسم الثاني من هذه المرحلة فان الاكثرية الساحقة للملاك لم يبيعوا اراضيهم بصورة كاملة الى الفلاحين ، بل وزعوها بين انفسهم والفلاحين حسب نسبة ربع الملكية (حصة المالك) واذا فرضنا ان نسبة حصة المالك هذه هي نصف من كل ايران (تجدر الملاحظة بان حصة المالك في العديد من مناطق ايران هي ٣/٢) . فانه باكثر الحسابات تفاؤلا والتي تفرض ان الملاكين قد وزعوا اراضيهم المؤجرة ، تصل الى ان نصف ٦٢ بالمئة من اراضي ايران كلها لا تزال بأيديهم اي ان ٣٢ بالمئة من الاراضي المزروعة في ايران لا تزال ملكا للاقطاعيين ، وذلك حسب احصائيات السلطة نفسها .

ويجب ان نضيف الى ذلك عدد اراضي الوقف او الاراضي المستثنية بالطرق الاخرى والاراضي المكننة ، الاملاك الخاصة ، الاراضي الواقعة في ضواحي المدن ، الاراضي البور ، املاك البلاط والبيروقراطيين الكبار من الاداريين والعسكريين التي لم تدخل ضمن توزيع الاراضي اصلا .

وان نحسب مليون هكتارا من الاراضي الجديدة ، التي استصلحت اخيرا لزراعتها (اي ٧/١ من الاراضي المزروعة كلها) والتي اصبحت طبعا في ايدي الملاك الكبار ، وكذلك تجب ملاحظة الصعوبات الناجمة من توزيع الاراضي واستلام الفلاح للارض وضياع بعضها ووقوعها مرة اخرى بايدي الملاكين بطريقة او باخرى .. وغير ذلك من الاعتبارات.

وحسب هذه الملاحظات التي ادرجناها ، والدراسات الخاصة من قبل مؤسسة الدراسات الاقتصادية في جامعة طهران ، وحسب دراسات محددة اخرى ، نصل الى انه لا تزال ٥٠ بالمئة على الاقل من الاراضي المزروعة بايدي الملاك بصور مختلفة .

ويجب ملاحظة ان المياه والثروة الحيوانية، اللتين تعتبران قاعدتين للاقطاع ، لا تزالان بأيديهم ، وهكذا يتبين بان الاقطاعية لم يقض عليها في ايران .

لعبة الاصلاح الزراعي

٢ — في مجال التغير النوعي ، يمكن هنا ملاحظة اتجاهين :

اتجاه ايجاد الاراضي الاقطاعية الواسعة، بواسطة الالات الزراعية الجديدة كالجرارات ومضخات الماء وغيرها .

اتجاه الاقتصاد الفلاحي ، او الاقتصاد الزراعي البورجوازي الصغير .

وحول الاتجاه الاول ، كان نظام المحاصصة والمزارعة (اي توزيع الحاصل بنسبة العوامل الخمسة : الماء، الماشية، الارض، البذور، العمل) لم يكن له فائدة تذكر للملاك ، لذلك فانهم قضوا على هذا النظام بلعبة (الاصلاح الزراعي) ، فاعطوا الارض لبعض الفلاحين الذين يملكون حصصا وحملوا قسما اخر منهم على الهجرة ، والذين بقوا منهم في القرى ربطوهم أكثر من السابق بسيطرة الاقطاعيين . الان يستطيع الاقطاعيون ان يحرثوا في عمق اكثر في الارض يستخدمون الالات الزراعية الجديدة كالجرارات والابار .

ربما كان الفلاح يستطيع في السابق ان يحصل على خمس المحصول لقاء عمله ، وعلى خمس اخر احيانا لقاء استخدام ماشيته الخاصة ، ولكنه اصبح الان لا يحصل سوى على دراهم معدودة لقاء عمله فقط او حتى قد ياخذه على شكل بضاعة ، ويذهب كل فائض قيمة عمله الى جيوب الاقطاعيين . لقد سمى ماركس هذا النظام الاقتصادي باقتصاد الملكية ، الذي لا يزال بعيدا عن الاقتصاد الراسمالي . ان الشرط المسبق للانتاج الرأسمالي هو فصل الارض عن ملكية الارض نفسها ، وعلى هذا الاساس ينفصل الريع عن الربح ولذا لا يمكن ان يوجد في اقتصاد الملكية ، وبهذا الخصوص ، يكتب ماركس في الجزء الثالث من (راس المال) « ان اقتصاد الملكية هذا ، حيث يملك الاقطاعي جميع وسائل الانتاج ، ويقوم باستغلال الارض لحسابه الخاص ، وهو يقوم باستغلال العمل والحصول على فائض قيمته ، سواء اعطى الاجر نقديا ام عينيا . ولا يحتاج الى شرح طويل بان مالك الارض ومالك وسائل الانتاج ، والذي يقوم باستغلال عمل الاجراء في وحدة الانتاج هذه هو شخص واحد في هذا الاقتصاد . وكذلك فان الربح والفائدة يندمجان معا ، ولا يلاحظ اي شكل من الانفصال بينهما، ولا يوجد فرق بين الانواع المختلفة من فائض القيمة . ان كل العمل الاضافي للعمال ، والذي يتجسد في محصول اضافي ، يسرق من جانب مالك جميع وسائل الانتاج (التي تشمل الارض ايضا) ، وان هذا من الاشكال الاولية للعبودية والاستغلال الذي يصيب المنتجين المباشرين . »

فبعد ترك اساليب المحاصصة والمزارعة ، أصبح الشكل الشائع للاستغلال من جانب كبار الملاكين الايرانيين او في جانب الملاك الاجانب الذين حصلوا على امتيازات واسعة، هو نفس اقتصاد الملكية هذا .

وعدا هؤلاء الملاك ، فان الرأسمالية البيروقراطية تساعد في دعم هذا الاقتصاد وتندمج معه وذلك عن طريق اعطاء القروض والاعتماد المصرفي ، المساعدات المجانية ، الماشية ، البذور النموذجية وغيرها من الوسائل ؟.. ان الشكل الاساسي للاستغلال في اقتصاد الملكية هذا هو نفس الاستغلال الاقطاعي . (وحسب قول ماركس، ففي هذه العلاقة الانتاجية ، لا يختلف وضع العمال عن الفلاحين الذين جل حاصلهم هو اجور نقدية او عينية) .

لنفرض ان احصائيات السلطة صحيحة وقد بيعت الارض فعلا الى مليوني عائلة فلاحية .

أولا : ان عملية البيع هذه قد ادت الى تطور كمي ، وواسع نسبيا ، في الاقتصاد البورجوازي الصغير في الريف ، لكن الخطا هو في اعتبار الاقتصاد البورجوازي الصغير في الريف اقتصادا رأسماليا . يقول ستالين : « يستدرك كارل ماركس في الجزء الثالث من رأس المال ، بانه بعد الاقتصاد الاقطاعي ، ظهر اقتصاد بورجوازي صغير ، وبعد هذا فقط تطور الاقتصاد الرأسمالي الكبير — يعني لا توجد قفزات فجائية ومباشرة في هذه التحولات ولا يمكن ان توجد . »

وهكذا لا يمكن التحدث عن سيطرة الاقتصاد الرأسمالي في الوقت الحاضر ، بل ان ذلك الاقتصاد في الريف هو نفس الاقتصاد البورجوازي الصغير الزراعي .

ثانيا : وفي كل مكان يبدأ الاقتصاد البورجوازي الصغير بالانقسام وهو يضطر الى هذا الانقسام ، فالفلاحون لم يصبحوا اصحابا لاراضيهم بصورة متساوية لا من حيث كميتها ولا نوعيتها ، بل ان القسم الاكبر منهم لم يحصل سوى على قطعة صغيرة او غير مرغوبة ، واقلية منهم حظيت بقطعة ارض مناسبة . ان القدرة الاقتصادية لهؤلاء الفلاحين ليست متساوية ، فبعضهم يستطيع الاستفادة من ارضه وحتى اعطاء قروض للاخرين ، بينما البعض الاخر يضطرون الى الاستدانة ولاتكفي مواردهم حتى لسد حاجة الكفاف ، ولا ريب ان الذين يملكون قطع جيدة من الارض ولهم وضع مالي جيد ، هم نفس المتنفذين السابقين في الريف ، امثال عمدة القرية او وكيل الاقطاعي واصحاب المواشي وغيرهم .

حتى الشاه في كتاب « الثورة البيضاء » !

حتى الشاه نفسه في كتاب «الثورة البيضاء» يضرب مثالا بمزايا فلاح هولندي ، ويتوصل ان الفلاح لكي يستطيع العيش بمستوى الكفاف على الاقل ويؤمن حاجات عائلته الاساسية يجب ان يملك ١٢و٥ هكتارا من الارض ويقول « في منطقة ايلام ٦٦ر٦ بالمئة من الفلاحين يملكون هكتارا او اثنين من الارض ، و٥٠٥ بالمئة منهم يملكون ٣—٦ هكتارا ، فكيف يستطيعون العيش من وارد هذه الارض ، لا شك انهم لا يوفقون في تأمين الحد الادنى من احتياجاتهم، عدا اقلية ضئيلة من متنفذي الريف ، مثلا في نفس منطقة ايلام ، ١٣ر٤ بالمئة منهم يملكون ١٢ هكتارا فما فوق من الاراضي ، واصبحوا قادرين على الوقوف على اقدامهم والاكتفاء الذاتي .

اذن .. فحتى حسب ادعاءات السلطة يمكن ملاحظة ان ٦٠ — ٧٠ بالمئة من المليوني عائلة التي حصلت على الارض ، هم اصحاب قطع غير كافية منها ويسيرون بسرعة نحو الافلاس ، ويضطرون الى الهجرة من الريف او يصبحون اجراء لدى الاخرين ، وتصبح اقلية ضئيلة من الفلاحين ذات امتيازات وامكانيات اقوى من الاخرين ويصبحون ملاكين جدد ، والنتيجة هي كما تريدها السلطة : تكوين طبقة جديدة من الفلاحين الاغنياء ، الذين يعتبرون في ظروف ايران ، من الملاكين الصغار الجدد ، ويدورون في فلك الملكيات الاقطاعية الكبيرة .

٣ — وحسب احصائيات السلطة فان ٤٠ بالمئة من سكان الريف ، ينتقلون موسميا بين الريف والمدن سعيا وراء الرزق ، وفي جميع مراحل الاصلاح الزراعي لم يحسب حساب لهؤلاء ، بل بالعكس قلت امامهم فرص العمل التي كانت متوفرة بفضل المعرف وبعض العادات المحلية . انهم على الاكثر نفس الفلاحين الذين اصبحوا تدريجيا بلا ارض ، واثرت في تحديد وضعهم هذا زيادة نفوس القرى والبطالة في المدن ، وهكذا ظلوا يسكنون الريف ويمارسون اعمالا شتى . ولو ان هذه الفئة ليست متجانسة ، وتشتمل على الاغلب على العمال الزراعيين ، الرعاة المستاجرين ، النجارين الحدادين ، الحلاقين، اصحاب الدكاكين ، رجال الدين ، المعلمين ، ولكن اكثريتهم من الفلاحين الذين لا يملكون الارض واشباه البروليتاريا الريفية، ويعيشون حياة قاسية ومؤلمة جدا .

ان هؤلاء يعارضون الاصلاح الزراعي الذي لم يضمن لهم شيئا بل ساهم في تردي احوالهم وقد اضطروا لبيع الرؤوس القليلة من الماشية التي يملكونها بسبب فقرهم وغلاء اثمان العلف وهم يصبحون افقر حالا في جميع النواحي يوما بعد يوم ، الى الحد الذي لا يضطرون فحسب الى بيع قوة عملهم باسعار ادنى ، بل احيانا يضطرون حتى لبيع اطفالهم .

ان السلطة تهدف من وراء اعطاء الارض الى الفلاحين المرتبطين بالارض ، ان تجعل منهم فئة مختلفة عن اولئك المتنقلين ، وتجعل منهم (طبقتان في مواجهة بعضهما) ، ولكن بسبب اضطهاد الفلاحين بوسائل اخرى ، وارتباطهم الحتمي مع فقراء الريف ، تفشل سياسة السلطة هذه وتصبح حبلا يلتف حول عنقها.

وعلى اثر تمايز واصطفاف فئات الريفوبتلورها واشتداد الصراع الطبقي ، تصبح الجماهير الواسعة من فقراء الريف والفلاحين الذين يملكون قطع غير كافية من الارض ، مصدرا عظيما للاستياء والتمرد الثوري ، ويصبح هؤلاء اقرب حلفاء البروليتاريا واكثرهم جدارة بالثقة والاعتماد ، والذين لا يمكن الاستغناء عن التحالف معهم .

تدهور اقتصاد الريف

٤ — ان تدهور اقتصاد الريف الايراني يزداد يوما بعد يوم ، حتى ان العشرين شركة مساهمة زراعية (التي تولدت من تعاون الاقطاعية ، الرأسمالية البيروقراطية ، الرأسمالية الاحتكارية الامبريالية) لا تستطيع ان تؤمن للحكومة اكثر من مليون تومان سنويا . ان الفلاحين غير مستعدين للعمل الاجباري في معسكرات العمل هذه ، لعلمهم بان الاراضي التي اعطيت لهم ، اخذت منهم مرة اخرى باسم هذه الشركات المساهمة الزراعية .

فالفلاحون قد اعطوا للملاك مليارات من الريال الايراني بربح قدره ١٠ بالمئة لقاء الاراضي التي اشتروها ، ولهذا السبب بالذات تردت اوضاعهم المعاشية اكثر فاكثر . وفي السابق كان النقد يتسرب من القرية باستمرار بسبب الاستدانة ومعاملات الربا التي ولدت مع نظام الاقطاع ومارسها الصيارفة والسماسرة الذين يشترون المحصول سلفا ، اما الان ، فيشارك في عمليات الربا هذه في الريف الرأسمال المصرفي البيروقراطي والاحتكارات الامبريالية في افقار الريف والاستيلاء على نقده . ويزداد وضع الريف تدهورا والانترتفع اصداء استياء ومعارضة الفلاحين الايرانيين بسبب سلاسل القروض الاستعبادية ، بحيث ان الامتناع عن دفع اقساط القروض اصبحت ظاهرة شائعة .

لعله لم يعد سرا بان السلطة الايرانية التي لا تكف من ادعاء الرفق بالفلاحين ، لاتصرف الا بقدر يسير من الدخل القومي على الريف، في حين يصرف نصف هذا الدخل في طهران اي حتى لا يصل الى المدن الاخرى ،فكيف بالحديث عن انصاف الريف الذي يعيش فيه ثلثي مواطنينا ، وهكذا يوميا . تخرج الاموال من الريف ولا يأتيه ، في المقابل الا قدر ضئيل جدا .. مما ادت الى اشتداد حالة الفقر والبؤس التي يعيشها سكان الريف .

وطبيعي ان هذه الحالة لا تؤدي فقط الى الابقاء على علاقات الاستغلال والاستعباد في الريف وعدم تطور الفلاحين الاغنياء الذين يمثلون الانتاج الرأسمالي في الريف ، بل نهيا ارضية صلبة للثورة ايضا .

ان الوقائع السابقة تبرز احدى سمات النظام الاقطاعي والشبه اقطاعي الذي تقوم فيه المدن باستغلال الريف وتعيش على حسابه.

٥ — ان الاقطاعية لم تبق فقط على صعيد البناء التحتي فقط ، ولم تبق طبقة ملاك الاراضي فقط ، بل انها لا تزال تمارس سلطتها على صعيد البناء الفوقي أي في المجال السياسي والثقافي ايضا .

ان البناء الفوقي ، هو في حد ذاته عامل هام في بطء وعدم ثبات خطوات التغير الحالية ، بل حتى في تراجع هذه الخطوات لصالح الملاكين . وكما تبين تجربة الاراضي الاميرية في مرستان ، سيستان ودشت مغان في سنوات ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٦ ، فان « الاراضي الموزعة ، بيعت بشكل تدريجي من جانب المزارعين الفقراء الى رؤساء العشائر والملاكين الكبار والمتوسطين . »

يقول لينين : « ان من لا يؤمن باسبقية السياسة على الاقتصاد ، لم يفهم « الفباء الماركسية» وفي مركز السياسة ، تبرز قضية السلطة السياسية . وفي ايران السلطة السياسية قائمة لخدمة من ؟ ومن يتحمل العنف الطبقي وضد من ؟

السلطة لمن ولخدمة من ؟

وفي الظروف المعقدة للمجتمع الشبه اقطاعي والشبه مستعمر ، فان هذه السلطة تعمل على حفاظ المصالح والسيطرة الطبقية للراسمالية التابعة للامبريالية وطبقة ملاك الاراضي . ان الحكومة الملكية واستبدادها الفاشي ، تنتهك حقوق الشعب بعنف وشراسة . وفي الواقع ان حكومة ايران هي دكتاتورية شبه اقطاعية وشبه مستعمرة، بينما الشرط الاول للاطاحة بالاقطاعية هو وجود الديمقراطية ، على الاقل الديمقراطية البورجوازية .

لناخذ النظام ، ابتداء بالشاه وانتهاء بأفراد عائلته البهلوية ، اكبر رؤساء الوزارات، قادة الجيش وكبار الاداريين ، والمتنفذين الاخرين .. مرتبطون بملاك الاراضي من جهة ، ومن جهة اخرى بالرأسمالية الكومبرادورية البيروقراطية وعن طريقها بالاحتكارات الامبريالية الاجنبية .

وبينما الفلاحون في القرى لا يملكون الحد الادنى من حقوقهم ، ويعتبرون احقر افراد المملكة ، فان السادة الاقطاعيين يملكون السلطة والنفوذ الكامل سواء في منطقتهم او في اجهزة الدولة في المدن وفي الحكومة المركزية ، ويعترف لهم النظام باكبر المراكز الاجتماعية . وهم لا يتمتعون فقط بحماية رؤوس حراب جندرمة الشاه ودعم الحكومة المركزية ، بل يملكون قوى محلية شبه مسلحة في الريف تقوم بقمع الفلاحين وتثبيت سلطة الاقطاعيين عليهم .

ان الاسس الايديولوجية لحكم الاقطاعيين هي : المعتقدات والعادات والتقاليد القديمة ، نظام الحكم العشائري، مبادىء الابوة والخرافات الدينية .

ان النظام الحاكم في ايران يحاول عن طريق القسر ، ان يبقي الفلاحين في ظلام القرون الوسطى ، وهو عن طريق هذا القسر الرجعي ، سواء في الريف او المدن ، يمنع تطور كل ثقافة ديمقراطية وثورية وعلمية .

وعلى اساس ما سبق قوله ، فان الريف الايراني يحتاج الى ثورة حقيقية ، ثورة تحل قضية الفلاحين بصورة جذرية ، وتطيح بجميع جذور الاقطاعية ...

ان اقطاعيي ايران ، مرتبطون بالامبريالية، وهم احد قواعد نفوذها وسيطرتها ، ومن جهة اخرى فان الامبريالية ايضا تحاول الحفاظ على الاقطاعية البالية في ايران . لذلك لايمكن القضاء على نفوذ الامبريالية وحل القضية الوطنية دون قطع الجذور السياسية والاقتصادية للاقطاعية .

لذلك فان الثورة الزراعية هي مفتاح انجاز مهام الثورة الديمقراطية والثورة الوطنية، ولهذا السبب نفسه نقول بأن جوهر الثورة الديمقراطية الجديدة هو الثورة الزراعية .

ان الثورة الزراعية ، هي ثورة حقيقية . اي انها من الناحية السياسية استولت على السلطة السياسية التي كانت بيد الاقطاع وحلفائهم في الريف وجعلتها بيد الفلاحين وحلفائهم . ومن الناحية الاقتصادية تقوم بسلب ملكية الاراضي وملكية المياه ووسائل الانتاج من الملاكين وتوزعها مجانا وبدون تعويض بين الفلاحين ، وتغير علاقات الانتاج في الريف من الاساس وتقلبها رأسا على عقب .

وهكذا نرى الاختلاف الجوهري بين الثورة الزراعية والاصلاحات الزراعية ، وان اي اصلاح ، مهما كان عميقا ، لا يكون بديلا عن الثورة الزراعية .

ان الثورة الزراعية ترتبط مباشرة بالفلاحين ، الذين هم احدى طرفي التناقض ، لذلك لا يمكن انجاز الثورة الا على ايديهم ولا يمكن ان تكون الثورة فوقانية وباوامر ادارية ، وخلال هذه المسيرة يجب ان يتحرر الفلاحون ويصبحوا واعين ، وان يقوموا بانفسهم بالاطاحة بالعدو واستلام السلطة . ان هذا العمل لا يمكن انجازه الا بقيادة الطبقة العاملة وحزبها السياسي ، لان البروليتارية تستطيع ان تكون حليفا لنضال الفلاحين ، فان الموقف الطبقي للبروليتاريا ونظرتها للعالم، تخلق لها امكانية التحالف مع الفلاحين ، دون التنازل عن الافاق البعيدة لقضيتها الطبقية الخاصة .

ان البروليتارية تجعل الفلاحين انفسهم يقومون بالثورة ، ولا يقوم بها بدلا عنهم ، وحتى بعد ان تصبح السلطة المركزية بيد حزب البروليتاريا ، اذا كانت الثورة الزراعية لم تنجز في بعض المناطق ، فان السلطة الجديدة لن تقوم (باجراء) الثورة والاطاحة بالملاك وتوزيع الاراضي ، بل تقوم بتوعية الفلاحين وتنظيمهم وتوجيههم لكي يقوموا هم بالثورة في منطقتهم .

حول خط كوبا ونظرية جيفارا

ان « السائرين على خط كوبا » يقللون من اهمية الثورة الزراعية ، وبعد الانتصار على الرجعية يمكن جعل ملكية الاراضي ملكية عامة . ان هذا التفكير ينطلق من عدم فهم قضية الفلاحين .. انمسالة الارض «ويجب اضافة مسالة المياه ايضا في بلدنا» تقع في مركز قضية الفلاحين . وبدون حل صحيح لهذه المسالة لصالح الفلاحين ولا سيما الفلاحين الفقراء والمعدمين ، لا يمكن كسب الفلاحين الى صفوف النضال . وفقط البروليتاريا عن طريق حزبها السياسي تستطيع ان تحقق عمليا مطاليب الفلاحين واما لهم ، وطبق شعار «الارض لمن يحرثها» .

ان شعار الثورة الاشتراكية في بلد يشكل الفلاحون الاكثرية الساحقة من سكانه ، يتضمن خلط مراحل الثورة ، ويؤدي الى عزل الفلاحين عن البروليتاريا وبالنتيجة يؤدي في التطبيق الى هزيمة الثورة .

قال جيفارا في ندائه الى مؤتمر تضامن شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية في هافانا : « بالنسبة لنا لم يبق طريق اخر ، اما الثورة الاشتراكية او نقوم بثورة كاريكاتيرية . »

ان هذه النظرية تخالف المادية التاريخية . حسب النظرية المادية التاريخية ، فان المجتمع البشري ، في سبيل الوصول الى مرحلتها العليا الى المجتمع الشيوعي ، يجب ان تقطع مراحل وسطية معينة . وفي شروط تاريخية معينة يمكن الاسراع بانجاز بعض هذه المراحل او انجازها باشكال معينة، ولكن من المستحيل ان تتخطى بعض هذه المراحل .

وفي بلد يشكل الفلاحون اكثرية سكانه ، وتطور القوى المنتجة يجري في مستوى متدهور نظرا لضغط الامبريالية والاقطاعية على هذه القوى ويحكم المجتمع بناء فوقي اقطاعي وكومبرادوري ، لا يمكن بناء الاشتراكية في مرحلة واحدة ، بل تضطر الثورة للمرور بمرحلة وسطية ، تبقى فيها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، الى ان تتهيأ الظروف الموضوعية والذاتية للوصول الى الاشتراكية . ومن الطبيعي ، في الظروف التاريخية الجديدة ، ليس ضروريا ان تكون هذه المرحلة ، مرحلة النظام الرأسمالي ، بل لا يكون كذلك حتما ، لانه بدلا من النظام الرأسمالي ، يقوم النظام الديمقراطي الجديد. وتحت القيادة للطبقة العاملة عن طريق الحزب الشيوعي ، تواصل الثورة مسيرتها دون انقطاع وتبدأ بالوصول الى الاشتراكية .

ان انكار مرحلة الثورة الديمقراطية الجديدة وانكار الثورة الزراعية ، يجر الى انكار اهمية ودور الفلاحين ، ولهذا السبب فان « السائرين على خط كوبا» يفهمون الكفاح المسلح، كعمل منعزل عن نضال جماهير الفلاحين . انهم في احسن الاحوال ينظرون الى الفلاحين كاشخاص يمكن ان يقدموا المساعدات والمؤن الى فصائل الانصار ، او ربما ينضم بعض افراد الفلاحين الى صفوف الانصار .

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

في هذا العدد:

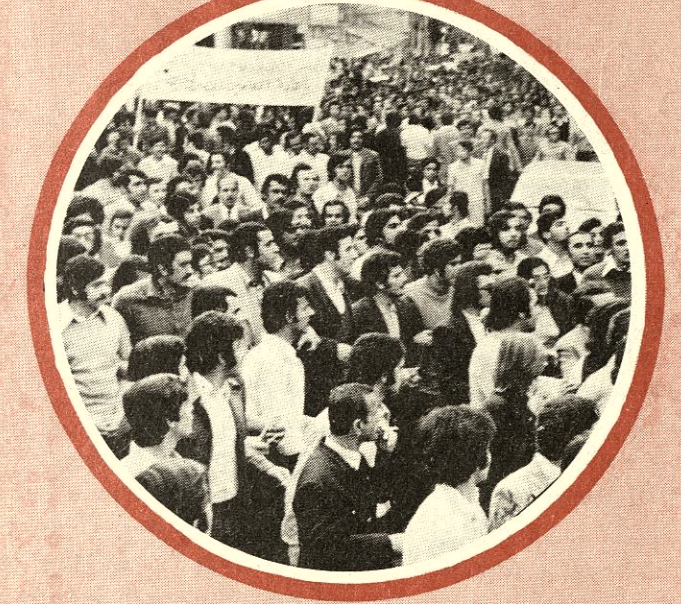
- دراسة عن أزمة الحزب القومي الاجتماعي .. واعلان المجموعة اليسارية - الماركسية عن استقلالها تحت اسم "التجمع الوطني الثوري".
- موقف مشرّف لاتحاد الكتاب اللبنانيين في مؤتمر الأدباء العرب بتونس.
- من نضالات الحركة الطلابيّة الوطنية في مصر : احداث جامعة أسيوط يومًا بيوم.
- عملية للمقاومة في القدس المحتلة ..

AL-HOURRIAH - № 615 1973 - بيروت - الاثنين ٢-٤-١٩٧٣ - العدد ٦١٥ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشًا لبنانيًا



حكومة السادات الجديدة

مأزق الحل السلمي والتناقضات الداخلية



مظاهرة طلاب لبنان

انطلاق التحرك رغم التهويل بالقمع



حول موقف ممثل «فتح» في السعودية

السلطان قابوس يعترف ..

واخيرا اضطر السلطان قابوس الى الاعتراف بما كانت تقوله الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي عن المساعدات العسكرية المباشرة التي يتلقاها من ايران والاردن والسعودية (وليبيا) . وكانت الجبهة تؤكد باستمرار عن وجود ضباط اردنيين في جيش قابوس ، وعن قوات ايرانية من ضباط وجنود قد نزلت في ساحل عمان لمحاربة الثوار فضلا عن الضباط البريطانيين وعن القوات البريطانية المشاركة في الحرب ضد الثوار ، والقاعدة الجوية البريطانية في صلالة ..

هذه المرة اعترف السلطان في حديثه لمندوب جريدة «« النهار »» بكل ذلك بعد ان انتشرت تفاصيل هذه المساعدات العسكرية ، وبعد فشل السلطان في القضاء على الثورة في ظفار ، فجاء على لسانه ولسان مندوب ««النهار»» ما يلي :

١ — هناك ضباط اردنيون يتولون عمليات التدريب .. (واضاف مندوب « النهار » ويتولون المخابرات ايضا !) .. (ومع ذلك يصر قابوس بأن هؤلاء لا يشتركون في القتال ؟)

٢ — الضباط البريطانيون ما زالوا يحتفظون بالمناصب العليا القيادية في الجيش .. (صوت الثورة اكدت في نشرتها الاخيرة — كما يجد القارىء الى جانب هذا الكلام — ، تشكيل مجلس دفاع من الضباط البريطانيين) .. وهناك قاعدة عسكرية بريطانية في جزيرة مصيرة.

٣ — السعودية تقدم مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة من بناء المدارس والمستشفيات الى تسليح الجيش بالمدفعية وغيرها من المعدات.

٤ — مساعدات وخدمات عسكرية من ايران. وهناك ضباط ايرانيون يشرفون على هذه المساعدات . وهناك بعض الطائرات ، (وبعد ذلك كله يصر السلطان قابوس على القول بأنه ليس صحيحا وجود قوات ايرانية في عمان !!)

ويفصل مندوب « النهار » هذه الخدمات العسكرية الايرانية على الشكل التالي : عشر طائرات هليكوبتر من طراز « اوغستا — بل — ٢٥ » مع طياريها وضباط الصيانة والمظليين التابعين لها . ويبلغ عددهم نحو ٣٣ ضابطا ايرانيا يرابطون مع طائراتهم ومعداتهم في صلالة . وهؤلاء الضباط والطائرات هم جزء من الجيش الايراني ويحملون الرتب والشارات الايرانية وتحت امرة ايرانية وليست عمانية ، كما تتكفل ايران برواتبهم ومؤونتهم .. والطيارون الايرانيون يشتركون مع طائراتهم في عمليات عسكرية فعلية ضد الثوار ، ويعتبرون انفسهم جزءا في حرب العصابات التي تدور رحاها في جبال ظفار الان .

(ومع كل هذه الاعترافات فان السلطان لم يزل مصرا على ان ايران لم تحتل جزيرة « ام الغنم » ؟!)

ويقول الثوار ان الجيش الايراني احتل هذه الجزيرة العمانية وانزل قواته في جزر كوريا موريا . وكل هذه المساعدات العسكرية الايرانية حدثت بعد اتفاقية قابوس وشاه ايران الذي صرح بأنه « سيتدخل لانقاذ الحكم في مسقط في حالة اي تهديد حقيقي له من قبل الثوار » .

واخيرا كشفت صحيفة واشنطن بوست ان ايران طلبت الى عمان الاشتراك معها في تفتيش كل السفن المارة عبر مضيق هرمز الذي يشكل المدخل الى الخليج . وذلك بقصد منع شحن الاسلحة الى الثوار وتحت حجة مكافحة التلوث !

وفي هذا الوقت بالذات ، كان الزيات وزير الخارجية المصرية يزور ايران ويجري مباحثات ودية مع الشاه والمسؤولين الايرانيين ، وتنتهي الزيارة بتصريح من الزيات يقول فيه ان ايران تدعم القضية العربية !.. وقد دعمتها فعلا ، فاحتلت الجزر العربية ، وتدخلت عسكريا ، بالاضافة الى علاقتها الوثيقة باسرائيل ، بغض النظر ، اذا أراد الزيات ، عن كونها قاعدة عسكرية ضخمة لحراسة المصالح الامبريالية الاميركية في الخليج العربي زيارة الزيات لايران وتصريحاته هناك تكشف الى اي مدى وصل اليه تراجع الانظمة الوطنية العربية في علاقتها بالادوات الامبريالية في المنطقة .

٥ — واخيرا يأتي دور ليبيا

يقول السلطان قابوس : «« الاخوة الليبيون متفهمين جدا لموقفنا وسياستنا ، وقد بارك العقيد معمر القذافي الخطوات التي نسير عليها في سياستنا الداخلية المتعلقة بالوضع العسكري في ظفار وفي سياستنا الخارجية العامة . خصوصا فيما يتعلق بالخليج .. وقد زارنا وفد ليبي للاطلاع على احوال البلاد الاقتصادية والعسكرية (كان الوفد عسكريا) .. (وخرج هذا الوفد الليبي بأفضل الانطباعات ، وطلب منا تحديد حاجاتنا من المساعدات التي نرغب فيها وعلى ضوئها ينظرون الى امكاناتهم ويحددون نوع المساعدات التي سيرسلونها وكميتها) .

ويفصل مندوب ««النهار»» : لقد ابدى العقيد القذافي عطفا على مشاكل السلطان قابوس وخصوصا حربه في ظفار ضد ثوار الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، كما ابدى تفهما لوضع السلطنة فيما يختص باستخدام ضباط بريطانيين في الجيش على رغم حساسية العقيد ازاء الوجود الاجنبي في العالم العربي والقواعد العسكرية !

وبعد زيارة الوفد العسكري الليبي صرح المقدم بلقاسم رئيس الوفد اثر عودته من صلالة حيث التقى بالضباط البريطانيين والاردنيين الايرانيين في جيش قابوس : «« ان قضيتكم عادلة ضد المتمردين الشيوعيين ، فسلطنة عمان هي الجبهة الامامية للامارات والدول العربية في نضالها ضد العقيدة الشيوعية وتغلغلها في الوطن العربي »» !

هكذا تظهر «« الوطنية القذافية »» على حقيقتها في الخليج العربي، فهي تنقلب الى ضدها وتصبح تواطؤا كاملا مع ايران والسعودية والاردن وبريطانيا .. فيتحالف العقيد القذافي «« المقاتل ضد الاستعمار »» مع هذه القوى الرجعية والاستعمارية جميعا لمحاربة ثوار ظفار !.. وبما ان العقيد القذافي بوطنيته العارمة يحارب الاستعمار على كل الجبهات وقد اخرج القواعد الاجنبية العسكرية من بلاده ، فان «وطنيته» في محاربة ثوار ظفار (المتمردون الشيوعيون كما يصفهم) تصل به الى القبول بقواعد عسكرية بريطانية وبوجود ضباط بريطانيين يحاربون هؤلاء «« الملحدين »» الخطرين ، وهو لايمانع بأن يساهم في هذه الحرب «(الشريفة)» خاصة بعد ان اكتشف «(نقاطا فكرية)» مشتركة بينه وبين السلطان قابوس ، فأعجب بالسلطان كما اعجب السلطان به .. وحاول العقيد بحماسه الوحدوي المعروف ان يقنع السلطان بأن يكون رائد الوحدة العربية في الخليج، ولكن السلطان اخبره بتواضع انه غير قادر — الان — على لعب هذا الدور قبل ترتيب بيته الداخلي !

هنا — ايضا — بكل تفاصيل هذا الدور الليبي في الخليج — تتأكد حقيقة «« المواقف الوطنية »» التي تفرزها افكار العقيد القذافي القومية — الدينية ، وكيف تنقلب في الممارسة الى نقيضها في منطقة تعترف الدوائر الامبريالية نفسها بأنها تخطط لها عسكريا واقتصاديا من خلال ادواتها المحلية للحفاظ على مصالحها الضخمة فيها ، ولمحاربة الحركات الوطنية وتصفيتها وخاصة ثورة ظفار وثورة اليمن الديموقراطية التي تساندها وتدعمها .

□□

ماذا يبقى من موقف القذافي الوطني في الخليج عندما يلتقي مع هذا المخطط الامبريالي في محاربة الحركات الوطنية ، وعندما يلتقي مع السعودية وايران والاردن وبريطانيا في مكان واحد هو سلطنة عمان ، وعند دور واحد هو دور تصفية الثورة الوطنية هناك ؟؟

مجلس دفاع من الضباط البريطانيين !

قام السلطان قابوس بتشكيل مجلس دفاع جديد للسلطنة وسيكون اعضاؤه هم : وزير الشؤون الخارجية ومساعد سكرتير الدفاع وقائد قوات السلطان ومدير المخابرات وممثل عن البوليس ومستشار اقتصادي واخر لشؤون الامن والمعروف ان الضباط البريطانيين يتولون عددا من المناصب الرئيسية الخاصة بالدفاع والامن ومنصب نائب سكرتير الدفاع الكولونيل هيو اولدمان وهو منصب جديد ، وقد عين البريغادير بيرغوس سيميل، وهو ضابط سابق في سلاح الهندسة الملكي البريطاني في هذا المنصب .

وهذا يعني ان مجلس الدفاع قد تشكل من الضباط البريطانيين التالية اسماؤهم :

١ — البريغادير بيرغوس سيميل (مساعد سكرتير الدفاع) .
٢ — كريزي : قائد قوات السلطان .
٣ — مدير المخابرات .
٤ — جون تاون : المستشار الاقتصادي
٥ — دينين : المستشار لشؤون الامن.

بالاضافة الى السلطان قابوس ووزير خارجيته .